"يبدو أن من خدعوا الأكراد بأحلام وردية ودغدغوا مشاعرهم حتى الفوز بالانتخابات البلدية والرئاسية، عمدوا الآن إلى وضع "خطة عمل" ظانين أنهم سيصيدون مجموعة عصافير بحجر واحد، فهم يتحدثون عن التعاون بين العمال الكردستاني وحركة الخدمة حتى يتسنى لهم الهجوم على شريحة كبيرة من المجتمع من جانب، ومن جانبٍ آخرَ ليرتكبوا جريمة إلصاق بعض الجنايات بهذا التعاون الوهمي".

أعظم بهتان[1]

إن الذين كانوا يثيرون أمس عواطف الناس ويستغلونها بشعار "كل يوم عاشوراء، كل مكان كربلاء"، بزعم أنهم يمارسون "الإسلام السياسي"، نراهم اليوم قد تبنوا شعار "كل يوم كذب، كل يوم افتراء".

لا يمر يوم دون تزويد الإعلام (وبعض الدوائر الرسمية) بمعلومات مشوهة حتى ينشر ادعاءات مليئة بالافتراءات، ولا يمضي يوم دون أن تحاك فيه مؤامرة ضد حركة الخدمة من خلال الاستعانة بوثائق مزوّرة لإثبات أوقح الأكاذيب من أجل اتهامها، فهل يمكن لمن يختلقون الأكاذيب ويقدمونها للمجتمع في أثواب مزينة أن يكونوا رجال دولة؟ وهل يمكن للذين توحشوا وتحولوا إلى آلات لإنتاج الأكاذيب أن يظلّوا مسلمين؟ حفظنا الله وإياكم!

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٢ نوفمبر،٢٠١٤م.

obeikandl.com

نصبوا المكائد واحدةً تلو أخرى، فقد حاولوا وضْع أسلحة في المنازل التي يرون أصحابها مرتبطين بحركة الخدمة أو المؤسسات التي يعملون بها، ثم الإقدام على اقتحامها بغتة برفقة نشر مشاهد باعثة على الاشمئزاز من العملية، لتقديم الحركة على أنها تنظيم مسلح، لكنهم لم يفلحوا في ذلك، ولن يفلحوا أبدًا، لكنهم لم يتخلوا عن حياكة سيناريوهات قذرة جديدة اعتمادًا على غطرستهم وجرأتهم الديكتاتورية التي لا تعرف الإنصاف ولا تذعن لصوت الضمير، وفوق ذلك، فإنهم يريدون الاستمرار في هذا المضمار باختلاق وثائق مزورة وشهود زور، وآخر سيناريو مظلم يراد طرحه في السوق هو القيام بالدعاية السوداء للإيهام بأن هناك صلة بين حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني الإرهابي، ولا شكّ في أن مبادرتهم إلى مثل هذا السيناريو الوضيع تدل على عجزهم ونفاد حيلتهم بعد فشل هذا الكمّ الهائل من أكاذيبهم وافتراءاتهم، فالذين عقدوا علاقات حميمة مع العمال الكردستاني، وقدموا له ما لا يستطيعون إنجازه من الوعود في الاجتماعات السرية، وتفاوضوا معه وكأنه يمثل جميع الشعب الكردي نجدهم اليوم قد أصيبوا بالذعر والخوف بعد أن تعقّدت الأمور وتفاقمت الأزمة وعجزوا عن تنفيذ مطالبه.

يبدو أن من خدعوا الأكراد بأحلام وردية ودغدغوا مشاعرهم حتى الفوز بالانتخابات البلدية والرئاسية، عمدوا الآن إلى وضع "خطة عمل" ظانين أنهم سيصيدون مجموعة عصافير بحجر واحد، فهم يتحدثون عن التعاون بين العمال الكردستاني وحركة الخدمة حتى يتسنى لهم الهجوم على شريحة كبيرة من المجتمع، من جانب؛ ومن جانبٍ آخرَ ليرتكبوا جريمة إلصاق بعض الجنايات بهذا التعاون الوهمي، لكن هناك العديد

مـن الأمـور والنقـاط يتجاوزها الذين هبّـوا من أجل تجريـم الخدمة عبر موظّفيهم العاملين في صفوف العمال الكردستاني بمرتبات شهرية رسمية وعناصرهـم مـن "الدوشـيرمة"، فالخدمـة لم يكن لها أي علاقة بالسـلاح والإرهاب وأي تنظيم غير قانوني، ولن يكون مستقبلًا أيضًا.

وربمـا هنـاك من يأخـذون دورًا بشـكل أو بآخر في هـذه الإجراءات البائسـة مـن أهـل الإنصـاف والضمير ويشـمئزون من آلية الافتـراء هذه، ويعرفـون كل شـيء عمّن يقفون وراء هذه المؤامـرات، ومن يؤدّون دورًا في إطارها، ومن استؤجروا خصيصًا لهذا الأمر، ولعلهم يتحينون الفرصة المناسـبة لإفشاء هذه الأسرار وفضح أصحابها، فضميرهم لا يحتمل هذا النـوع مـن الافتـراء الرهيب الـذي يقوده محور الشـر، أمـا المفترون فهم يعيشـون حالة من العمى جراء سَـكَرتهم في ظل انتصـارات ظاهرية آنية، وينسون أنهم سيُسألون ويجازون على أعمالهم غير القانونية، ولو حمتهم القوانين الحالية، وإن كل من يخرج على القانون في هذا البلد سيُحرم من النوم الهانئ، كائنا من كان، وأيا كان منصبه، وسيحاسبون على تصرفاتهم في وضح النهار يوما ما، فهذا قدرهم المقدَّر الذي لا مفرّ منه.

وقـد أطلـق مؤخرًا أسـوأ الوقحيـن من أنصار السـلطة حملـة دعائية كانت بمثابة نزع فتيل لبدء عملية افتراء وتشـويه جديدة، ومن يسـتمر في ذلـك فلن يجلب لنفسـه جراء ذلك إلا تضخيم ملـف جرائمه فقط، إذ إن مركز هذه الحملة الشـعواء التي سـتُنفَّذ دون خوف من الله ودون حياء من العباد معلوم، ومن سـيتولون مهمة فـي إطارها معلومون للجميـع كذلك، بـالله عليكـم، هل من الصدفة أن يكون من سـاقوا مثل هذه الأكاذيب إلى

الوحدات المهمة في الدولة، ولا سيما الجيش، هم أنفسهم الذين جلسوا مع التنظيمات الإرهابية على طاولة المفاوضات؟! فالمسألة ليست مسألة حزب العمال الكردستاني فحسب، فنحن نتحدث عن الذين ألحقوا أضرارًا بالغةً بتركيا بسبب تعاونهم مع جبهة النصرة، وداعش، وحزب الله، والقاعدة، ومنظمة السلام والتوحيد الإيرانية، أوليس من اللافت جدًّا أن تكون العقلية التعسة ذاتها، المتسترة بستار الدولة هي التي تقود عملية افتراء على منظمة مجتمع مدني؛ حركة الخدمة، التي مضى على تأسيسها مائة عام كاملة؟!

فالموقف الشامخ لحركة الخدمة والأستاذ فتح الله كولن من الإرهاب معروف، وقد تم اختبار ذلك الموقف مرارًا وتكرارًا، فالموقف واضح جدًّا وأصيل، فالإرهاب جريمة ضد الإنسانية، بغضّ النظر عن أية وسيلة أو شعار، وتحت أية هوية عرقية أو خطاب ديني، وفي الوقت الذي سكت فيه الإسلاميون السياسيون إزاء إرهاب تنظيم القاعدة وكأنهم بكم لا ينطقون، أكّد الأستاذ كولن بملء فيه قائلًا: "المسلم لا يمكن أن يكون إرهابيًّا، والإرهابي لا يمكن أن يكون مسلمًا"، فقد أوضح أن الإرهابي قاتل قد خرج عن دائرة الإسلام، أولم نرَ الموقف الواضح والصارم ذاته عندما ظهر تنظيم داعش؟ فما دامت الحال هكذا، فهل يمكن الافتراء على شريحة واسعة النطاق والانتشار مثل هذه الحركة باستغلال إمكانيات الدولة؟

والذين دأبوا على تنفيذ دعايات سوداء يصرون على التحرّك من منطلقين أساسين:

١. وسائل إعلام مستعدة لترديد ما تزوّد به من الأخبار المزورة.

٢. جهاز المخابرات المحمي بشكل يخالف الدستور حتى في الأمور غير القانونية، والصورة التي تتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن جهاز المخابرات هي أنه لم يُستغلّ ولم يكرَّس في أي وقت مضى لمصلحة حزب أو شخص كما يجري الآن.

علينا ألا ننسى أبدًا هذه الحقيقة: أن جهاز الشرطة في تركيا خضع لمراقبة ومحاسبة شاملة عقب حادثة "سوسورلوك" في عام (١٩٩٦م)، ثم تمّ تسليط الأضواء على الجيش أيضًا بعد قضية شبكة "أرجينكون"، وخضع ذلك الجهاز الضخم ذو القوة والنفوذ لمحنة كبيرة، لكن جهاز المخابرات لم يخضع للمراقبة أو المحاسبة بعدُ، ولم يتم التحقيق معه حول بعض إجراءاته في إطار القانون بالطبع، فمن الذي كان يتوقع قبل ١٠ سنوات أن تمثل القوات المسلحة أمام العدل وتحاسَب في إطار قضايا انقلابية، خاصة بعد أن أقدمت بقوتها المتغطرسة على إعادة تشكيل الحكومة والمجتمع والإعلام والسياسة، وإخضاعِ كل منها لإرادتها إبان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط.

نخلص من ذلك إلى أن جهاز المخابرات إن لم يأخذ الدروس ويستخلص العبر من المرحلة التي مرّت بها الوحدات الأمنية الأخرى في البلاد، وظلّ يتورّط في الأعمال غير القانونية دون هوادة، فإنني أخشى أن يعرّض نفسه والبلاد كلها للضرر والخسارة، فليست هناك أية دولة قانونية ديمقراطية يمكن فيها استخدام جهاز المخابرات في سيناريوهات مظلمة ومن ثم لا يُسأل إلى الأبد عما يفعله.

وإن كان لابد من أن تقولوا: "إن هناك أشخاصًا لهم صلة بالتنظيم الإرهابي"، فلا داعي للبحثِ عنهم بعيدًا عنكم، وقذفِ أناس أبرياء بالافتراءات، ذلك أن من جلسوا مع الإرهابيين على طاولة المفاوضات، وقدموا لهم تنازلات بعد أخرى، ثم بدؤوا يئنّون تحت ضغوط تهديدهم وابتزازهم نتيجة إلهائهم بوعود كاذبة هم "المتعاونون الحقيقيون مع الإرهاب"، وما يقال غير ذلك في هذا الصدد ليس إلا كذبا وافتراء ونفاقا وجبنا، ولن يفلت أحد منهم من المحاسبة في محكمة القانون والتاريخ معًا.

القلوب المتحدة

"القلوب المتحدة" فيلم ملحمي مقتبس من قصص الحياة الواقعية، فقلوبكم تمتلئ بالحزن تارة، وبالفرح تارة أخرى، عندما تشاهدون هذا الفيلم، فمن جانبٍ تعيشون في غربة صارت موطنًا لغرباءِ آخر الزمان، ومن جانبٍ آخر تُعجبون بعزيمة أولئك الناس الذين يسيرون على طريق الحق غيرَ آبهين بكل تلك المواقف والأمور السلبية، المونتاج جميل، والتصوير دقيق، والممثلون ناجحون، وقد شاهدت الفيلم، ووجدته مهمًّا من نواحٍ كثيرة، فإنجاز فيلم قيّم كهذا، على الرغم من كل ذلك الضجيج والغوغاء، أمر يستحق التصفيق، **وليس لديّ أدنى شك في أن الدخان والغبار سيزولان يوما ما، وأن الحبّ العظيم الذي يكنّه أفراد الخدمة تجاه الناس أجمعين ويتخذون من "إحياء الآخرين" غاية لأنفسهم، ستظهر للجميع بصورة أجلى، على الرغم من كل هذا الكذب والافتراء**، وحينها ستُفهم هذه القصص الحقيقية بشكل أوضح، ولا شكّ في أنه سيخجل

بعضهم في ذلك اليوم، أما الذين يتساقطون في الطريق ويختفون بهبة ريح واحدة فلن يقال لهم إلا: "لا تثريب عليكم اليوم"، وسيرى الجميع أنه لا يمكن السيطرة على القلوب من خلال الضغوط المصحوبة بالضجيج والصخب، وإن مضى حكمها على كل شيء، لذلك أشكر كل من بذل جهدًا في إنجاز هذا الفيلم.

إذا ألقينا نظرة على ما يُكتب حول تركيا في الخارج في الأيام الأخيرة فلا يمكننا إلا أن نحزن ونأسف، فمن ذا الذي يمكن أن يسعد بعد أن كشفت الجهات الرسمية عن المصاريف المبذولة من أجل القصر الأبيض! إنه قصر عملاق ذو ألف غرفة، ولكنه بمثابة سكن عشوائي وشبح مرعب لبنائه على الرغم من قرار المحكمة، ومع أنه قيل سابقًا إن هذا القصر الكبير الذي عزّ نظيره في العالم سيبنى من أجل رئاسة الوزراء، إلا أنه صار لرئاسة الجمهورية بعدما أصبح أردوغان الرئيس، ولأن هذا القصر ينمّ عن الأبهة والفخامة أورث الغضب لدى الكثيرين، أو أدّى إلى الحزن والأسى لدى البعض على الأقل، ومع الأسف ساءت سمعة بلادنا على الصعيد العالمي بسببه.

فقد نُشر في أمريكا العديد من الأخبار والمقالات عن القصر الأبيض، وإضافة إلى الأخبار والمقالات المنددة في كل من بريطانيا وألمانيا، فقد أصبح "قصرنا" حديث الإعلام في الدول الإسلامية أيضًا، وحتى في السعودية، المتهمَةِ بالإفراط في الإسراف والتبذير، انتقده الإعلام كذلك، وأجرت قناة العربية مقارنة بينه وبين القصرين الفخمين لتشاوتشيسكو وهتلر، ويبدو أن وصف القصر الأبيض لأردوغان بـ"قصر تشاوتشيسكو" في الإعلام الغربي، انتقلت عدواه إلى العالم الإسلامي أيضًا.

ومـن الواضـح أن الحزب والحكومة هما كذلك مسـتاءان من القصر الأبيـض، فالـكل يرى ذلـك واضحا كلمـا دار الحديث حول الإسـراف، ومعروف أن هذه الأبهة والفخامة ليسـت من الإسلام في شيء، مـع ذلك فإنه لا يمكننا القول أبدًا: "لقد حدث ما نريد لكم! فقد سـاءت سـمعتكم علـى النطـاق الدولـي.. هذا مـا تسـتحقون"، لأن بعض الإجـراءات التي تنفذونهـا لكسـب مصالح دنيويـة آنية تضر كثيرا بالدولة وبالإسـلام على حد سواء، نظرًا لأنكم أصحاب "هوية إسلامية"، على حد زعمكم.

حـذار أن تتحدثـوا لنا عن صورة "الدولة الكبرى"، فسـيدنا محمد ﷺ كان ينام على الحصير، ويمنـع الإداريين من الإسـراف بوصفه أكثر الناس بَسـاطَةً في العَيْشِ واكتفاءً بما هو ضروري، وقد غضب الصحابي الجليل أبـو ذر الغفـاري رضي الله عنه حين رأى القصـر المنيف لوالي الشـام، وقال ضاربا المثـل بالنبـي ﷺ: "إذا بنيـت هذا القصـر بمالك فهو إسـراف، أما إذا بنيته بأموال الناس فهو حرام".

بالمناسبة من هو قدوتكم ومثلكم الأعلى؟ وبمن تقتدون أنتم؟

obeikandl.com

"إذا لـم تسـتطع أن تحقّـق كينونتـك الذاتيـة، فسـتضطر لأن تتخفـى في "معطـف" الآخريـن، وحينها تبدأ أو تعرّض مـن حولك من الناس للظلم الذي كنـت تتعرض له في يوم من الأيام، وللأسـف، فـإن الإعلام الموالي للحكومة تحوّل إلى كائن ممسـوخ، إذا سـألتموهم سـيقولون إنهم لا يزالون "متدينين" و"محافظين" و"إسـلاميين"، ولكن إذا نظرتم إلى ما ينشـرونه من أخبار سترون كل العيـوب التي كانوا يشـتكون منها في الماضي مثـل الأكاذيب والافتراءات وحملات التشويه وما إلى ذلك".

لن تستطيعوا أن تتحملوا التبعات[1]

يسـير رجـل فـي صحراء جـرداء قاحلة وحيـدًا لا يرافقه أحد بسـبب طمعـه وحسـده، ويعثر علـى مصباح داخل الرمـال، فيدعكـه ليخرج منه الجني ويقول له "شبيك لبيك عبدك وبين يديك، ماذا تطلب؟" ثم سرعان مـا يحـذّره الجنـي قائلًا "انتبه فأنا جني سـيئ"، لكن الرجل، الذي يأسـره الحسـد والغيـرة، لا يعبأ بهذا التحذير، ويردّ على الفـور بقوله "أكره ذلك الشخص ولا أريد أن أراه مرة ثانية"، فيبادر الجني إلى تنفيذ رغبته، ويُعمي عينيـه! فيفطـن الرجل إلى أنه حصل علـى النصيحة من المصدر الخاطئ، لكنه أدرك ذلك بعد فوات الأوان، وهذه هي عاقبة "الأنصار"؛ إذ أعماهم النموذج الإعلامي الذي اتخذوه مرشدًا، ودهستهم كراهيتهم ليتحولوا إلى وحوش ظالمة.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٤م.

obeikandl.com

علـيّ أن أقـول، وأنـا في غاية الأسـف، إن أحـدًا لم يتعب نفسـه في التفكير في الخلفية النظرية للصحافة لدى الطبقة المحافظة في تركيا، ولم يبحث أحد عن أجوبة لأسئلة من قبيل: ما هو الخبر؟ ما يجب مراعاته في أثنـاء نقل الخبـر؟ لماذا نهتمّ بالتفريق بين الخبر والتعليق؟ ولهذا السـبب، إذا نزعتم القناع الذي ترتديه وسـائل الإعلام التي تعتبر نفسـها "إسـلامية محافظـة"، لخرج مـن تحته التصرفات القمعية المعروفـة، فروح كل مهنة تجد لنفسـها جسـدًا تحلّ به بفضل النقاشـات النظريـة والمواقف الدائرة حولهـا، فـإذا لـم تتعاملوا مـع أية واقعة بالروح التي تناسـب شـخصيتكم ولجأتـم إلى التكلف، تتحول هويتكم الدينية -القومية- الأيديولوجية إلى هـراء، وتتحول جريدتكم التـي تصدرونها إلى قطعة قماش بالية، وهذا ما يحدث حاليًا للإعلام المؤيد لحكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

إذا لـم تسـتطع أن تحقّـق كينونتـك الذاتية، فسـتضطر لأن تتخفى في "معطـف" الآخريـن، وحينهـا تبدأ أو تعرّض من حولك مـن الناس للظلم الذي كنت تتعرض له في يوم من الأيام، وللأسـف، فإن الإعلام الموالي للحكومة تحوّل إلى كائن ممسوخ، إذا سألتموهم سيقولون إنهم لا يزالون "متدينيـن" و"محافظيـن" و"إسـلاميين"، ولكـن إذا نظرتم إلى ما ينشـرونه مـن أخبار سـترون كل العيوب التي كانوا يشـتكون منهـا في الماضي مثل الأكاذيب والافتراءات وحملات التشويه وما إلى ذلك.

نـرى أنهـم قـد تبنّوا فـي هـذه الأيام أخطـر طريقـة كانـت متبعة في الماضي: الاستهداف، فالنظام الإعلامي في القديم كان كائنًا شاذًا تمخّض عـن "تركيا القديمة"، حيث كان بإمـكان هذا الكائن أن يتحوّل إلى وحش

في أية لحظة من أجل تنغيص حياة الناس، أما إعلام اليوم فهو نتاج عقلية "تركيا القديمة" ولا يمُت بصلَة إلى "تركيا الجديدة" التي يتحدثون عنها.

فكيف كان النظام القديم في تركيا؟ كان من يحكمون تركيا في الماضي يستهدفون أي شخص أو جماعة لا يرغبون فيها بالأكاذيب وحملات التشويه القذرة، إلى أن يهتزّ اعتبار هؤلاء الأشخاص، وتصدر أوامرُ بضربهم وقتلهم! وكانت حجة المحرّضين المساكين جاهزة دائمًا، فكانوا يتحدثون عن "الشباب المنكسرين المغلوبين أمام المشاعر الوطنية" و"الأشخاص الذين تمت الإساءة إلى مشاعرهم القومية"، ويبدأ بعد ذلك الإعلام الموجَّه بنعت الأشخاص المستهدفين بـ"الأعداء" و"الخونة" و"الجواسيس" وما إلى ذلك من الأوصاف البشعة، ويا له من تشابه عجيب أن تبدأ جميع المؤسسات الأمنية بالدولة من جهاز المخابرات ومديرية الأمن والجيش، بالتدخل للتعامل مع الأشخاص المستهدفين، وترتكَب أعمال مخالفة للقانون من أجل التخلص من "الخونة" والقضاء عليهم.

وفي حقيقة الأمر، فإن الذي تعرض له الكاتب المعروف "صباح الدين علي" عام (١٩٤٨م) يعتبر دليلًا صادمًا على المصير الذي تعرض له العديد من المثقفين في تركيا، دخل السجن، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يسجن فيها، وإلى الآن تردد ألسنتنا الشعر الذي نظمه داخل السجن، إذ يقول "لا تنحنِ ولا تعبأ بأي شيء يا قلبي"، وقد أطلقت السلطات سراحه، لكن المسؤولين لم يسمحوا له بإيجاد عمل، فأراد أن يغادر تركيا، فلم يمنحوه جواز سفر، وأراد أن يعود إلى مسقط رأسه ببلدة جومولجينه الواقعة في تراقيا الغربية بشمال شرق اليونان، لكنه قُتل من قِبل عميل لجهاز المخابرات التركية بعدما أخفى هويته وأقنعه بأنه بإمكانه

مساعدته في الوصول إلى بلده، وتقول المصادر الرسمية إن القاتل ارتكب جريمته بدافع "استفزاز المشاعر الوطنية"، وقد اعتُقل عميل المخابرات تحت ضغط ردود الأفعال الكثيرة إلا أنه لم توقع عليه عقوبة بالسجن إلا لأربعة أعوام، في حين كان يجب أن يسجن لمدة ٢٤ عامًا، بل الأدهى من ذلك أنه أطلق سراحه بعد أسابيع قليلة مستفيدًا من قرار عفو.

النماذج كثيرة، لكن لا داعي لسرد هذه الحوادث في هذا المقام حتى لا تصابوا بالاكتئاب والتشاؤم، ذلك أنه لا يوجد أي قاتل مات وهو مطمئن، كما لم ينسَ التاريخ الظلم قط...

وأكتفي هنا بسرد أكثر نموذجين إثارة، وهما المغني الكردي أحمد كايا والصحفي الأرميني الأصل هرانت دينك؛ إذ إن كليهما تعرض للاستهداف، الأول مات في الغربة في باريس، والثاني قُتل برصاصة غدر وسط أحد شوارع إسطنبول، والآن ينكر من استهدف هاتين الشخصيتين من الصحفيين زملائنا هذه الادعاءات، لكن إذا نظرنا إلى تلك الفترة بعين الحاضر فهل كانوا نشروا هذه الأخبار؟ لا أعتقد ذلك.

اليوم نرى الإعلام الموالي لحزب العدالة والتنمية يميل إلى تطبيق الأساليب القديمة والقذرة بنهج صعب المراس وطريقة بعيدة كل البعد عن الصحافة الاحترافية، يشوّهون صورة الأشخاص وينشرون في حقهم أخبارًا محرضة منذ أشهر، ولقد استهدف ذلك الإعلام العديد من الصحفيين، كنتُ شخصيًا من ضمنهم، لكن على هذا الإعلام وأصحاب القوى الذين يقفون وراءه أن يعلمون جيدًا أنه إذا تعرض أي شخص من الذين يهاجمونهم لأي ضرر، سيوصفون بصفة القتلة التي ستلازمهم حتى مماتهم دون أن يستطيعوا إنقاذ أنفسهم منها.

هـلا نظرتـم إلى الوضـع الـذي أصبحت عليـه تركيا اليـوم؟ بدءًا من أحداث متنزه جيزي بارك "أحداث تقسـيم" في إسـطنبول، مرورًا بكارثتي منجمـي سـوما وأرمينيك، والجرائـم مجهولة الفاعل التي شـهدتها يومي ٦ و ٧ أكتوبـر/ تشـرين الأول ٢٠١٤م، ووقائـع مقتـل الشـرطيين وجنود الجيش مجهولة الفاعل... فلقد شهدت تركيا خلال هذه الفترة الكثير من الأحداث التي لم يحاسَب عنها أحد...

هناك عاقبة سـوء لتغذية هذه الأجـواء المظلمة، ونحن مضطرون إلى أن نقول في نفس واحد: إن الطريق الذي تسيرون فيه خطأ، فبهذه الطريقة لن تقضوا على أنفسـكم فحسـب، بل سـتقضون على تركيا بأسـرها، ولا يكـن لديكـم أدنى شـك في أن تركيا سـتتغلب على هذه الحالـة الجنونية أيضًـا، إلا أن المتضرّريـن الحقيقييـن مـن هـذه الحالة لـن يكونوا هؤلاء المتعصبين غير الناضجين" الذين حولوا تركيا إلى مستشفى للمجانين، بل سيكون السُذّجَ الأبرياء الذين يصدّقونهم بسهولة! وا أسفاه على هؤلاء...

تركيا تسير نحو التعصب

انتقـد الشـاعر التركـي الراحل نجيـب فاضل قيصه كورك الشـخصية التابعـة والمطيعـة طاعـة عميـاء، واسـتخدم مصطلحات شـديدة اللهجة لمهاجمـة الجهـل والتعصـب والتزوير، وكان يقول إن الأشـخاص الذين يصفهم بـ"الأبطال المزيفين" لا يعانون من "مخاض الفكر"، وكان الأستاذ قيصه كورك محقًّا تمامًا فيما قال.

إن تركيا اليوم تسـير بسـرعة كبيرة نحو "التعصب"، فإذا كنت لا تدعم حزبًا بعينه، فستتعرض للظلم، وسيرسلون موظفي الضرائب إلى شركتك،

وستنتَهك أبسط حقوقك الديمقراطية، وسيشرَع في حقك كل أنواع الإهانة والإساءة.

أعلن مسؤولو وقف فرقان الخيري تمردهم أواسط الأسبوع الماضي، وزعموا أنهم لم تُخصص لهم صالة اجتماعات، وأنهم ظُلموا ووضعت العراقيل أمامهم، وهم يدّعون أن حزب العدالة والتنمية سيطرت عليه قوى عميقة، حيث اتفق الحلفاء الجدد للحزب على "القضاء على الجماعات الدينية كافة"، وهم (مسؤولو وقف فرقان الخيري) محقون في ذلك.

لا ريب في أن احتكار الدولة لطباعة كتاب "رسائل النور" لبديع الزمان سعيد النورسي، ووضع يدها عليها أمر فظيع وفي غاية السوء، فالذي يحتكر اليوم حقوق نشر رسائل النور، مَن يدري أي الكتب التي سيحتكر "حق تأليفها" في المستقبل.

تشعر فئة كبيرة من أتباع جماعة النور بالضيق والضجر بسبب تمييز حزب العدالة والتنمية ومحاباته لأنصاره على حساب الآخرين، وكانت مخاوف أتباع جماعة السليمانية بشأن الحزب، قد بدأت مبكرًا في سنواته الأولى، وقد أثبتت الوقائع التي شهدناها أنهم كانوا على حق فيما قالوا.

لقد وصلت تركيا إلى مرحلة لا يستطيع خلالها حزب سياسي أن يعقد مؤتمر تأسيسه في ردهة أحد الفنادق، وكان الدور هذا الأسبوع على وزير الداخلية السابق إدريس نعيم شاهين؛ إذ مُنع من أن يحضر في صالة أحد الفنادق قبل سويعات من عقد مؤتمر الإعلان عن تأسيس حزب جديد.

وفي الختام أود أن أقول إن علينا ألا ننسى أن الديمقراطية تعتبر نظام تحمُّل مبني على قبول الآخر بكل اختلافاته، وإن لم يكن الوضع كذلك،

لمـا كان حـزب العدالة والتنمية قد تأسـس من الأصـل، ولما كان قد كبر ووصـل إلى سـدة الحكم، وهو ما يعنـي أن الضغوط لم تحبس الناس في مكان ضيق إلى هذه الدرجة قبل ذلك، كما لم تشـهد تركيا تأسـيس نظام مرعب لهذه الدرجة منذ أيام حكم الحزب الواحد خلال الربع قرن الذي تلي تأسيس الجمهورية.

obeikandl.com

obeikandl.com

"هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة".

الهجرة والشوق والثبات [1]

قدّم محبو الأستاذ فتح الله كولن، صباح يوم الجمعة الماضي، تعازيهم إليه في وفاة شقيقه الأصغر سيف الدين، فردّ الأستاذ عليهم بقوله "أدعو الله أن يديم عليكم الصحة والعافية"، فأمّن الجميع وراء هذا الدعاء الجميل.

أثبتت هذه الاتصالات القلبية أن أحدًا لا يمكنه أن يقف في وجه الحب، ولا يستطيع أن يمحو المحبة من القلوب، فالظلم الذي احتمى بدرع الدولة الواقي أصاب البعض بالخوف والهلع، فيما لم يزد آخرين إلا صمودًا، فهؤلاء يسيرون نحو الأفق بإيمان وعزيمة، وكما أنه ليس هناك أي ظلم أبدي، فليس هناك موت يعني الفناء، فكل موت حياة، وكل ظلم صحوة!

(١) جريدة "زمان" التركية، ١ ديسمبر، ٢٠١٤م.

obeikandl.com

قبِل رسائل التعازي، لفّها واحتضنها، وأودعها في أدعيته، وقال: "يا ليت كانت لديّ إمكانية المشاركة في صلاة الجنازة"، لكن هيهات!

عندما عبّر الذين يعرفون الأستاذ كولن منذ سنوات عن بعض الذكريات، وعندما قادت التداعيات إلى مراجعة حالات وفاة وقعت في الماضي، ظهر أمامنا مشهد ذو مغزى عميق، لقد حكى الأستاذ كولن لأصدقائه كيف رأى والده وودعه للمرة الأخيرة، فقال إنه طلب الإذن من والده المريض طريح الفراش حتى يتسلم مهام عمله في رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، وكان والده يرغب في أن يبقى ابنه الشاب في مدينة أرضروم -مسقط رأسه- لعدة أيام، لكنه رأى حماسة كبيرة في عيني ابنه، فقال له: "اذهب يا بني لمزاولة مهام عملك، فإذا كانت تنتظرك عينان هنا، فالجامع الذي ستتولى فيه مهام عملك تنتظرك به مئات العيون"، وقبل أن يكمل الأستاذ كولن بعض الخطب والدروس العلمية، أتاه الخبر الحزين بوفاة والده.

استطاع الأستاذ كولن المشاركة في جنازة والدته وهو من أم الصلاة عليها، وبخلاف ذلك، لم يستطع أن يشارك في جنازة أي من أقاربه كأعمامه وغيرهم، ذلك أنه عندما مات أقاربه الواحد تلو الآخر، كان إما محبوسًا في السجون دفاعًا عن دعوته، وإما يجري البحث عنه من أجل تصنيفه حسب انتمائه وفق أهواء الانقلابيين، أو كان يتحرق قلبه شوقًا لوطنه في بلاد الغربة، وكلما سألناه عن الأصدقاء الذين كنا معهم في ذلك الصباح في الصالة نفسها، أجابنا، ولاحظت أن الأستاذ يحس بمشاعر وكأنه يعيش حزن الاضطرار لأداء صلاة الجنازة على الغائب في مقر إقامته في الغربة...

مِن أين سيعرف أولئك الجهلة، البعيدون كل البعد عن همّ الدعوة والهجرة والشوق والعزلة والألم والثبات، ففي حيّهم لا يسمع صوت أغاني الغربة والمنفى، بيد أن الهجرة التي بدأت مع الإنسان الأول ستستمر إلى يوم القيامة ولا يستطيع أن يتحمل هذه الآلام سوى الذين يقولون "قبضك وبسطك جميل يا الله"، ولا شك أن كل دعوى سامية تأتي بالابتلاءات، وإذا لم تكن هذه الابتلاءات موجودة فكيف سيجري التمييز بين الطيب والخبيث.

يا أحبتي، بلادنا عامرة بالأشخاص الأوفياء المحبين لأوطانهم!

لا جدال في أن رسائل العزاء الواردة من مختلف دول العالم تخفف الآلا، ولقد سمع بعض الأصدقاء بتواجدي في الولايات المتحدة قدرًا، فبدأت أتلقى اتصالات هاتفية منهم بشكل مكثف، فمَن وجد صديقًا له يرافق الأستاذ كولن، وليس أنا فقط، يتصل به ليصل إلى الأستاذ من أجل إبلاغه تعازيه بشكل مباشر، من جميع الفئات، رجال أعمال، سياسيون، مثقفون، أناس عاديون...

هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة.

كل من يتصل يشاطرنا آلامنا ليخفف عنا ما نحن فيه من كدر بمواساته لنا، وعلى الرغم من شعوره بالإرهاق والتعب بسبب حركة الاتصالات

الكثيفة، فإن الأستاذ كولن لا يهمل قبول التعازي من المتصلين مباشرة، وفاء في مقابل الوفاء!

عندما اقترب وقت صلاة الجمعة، تذكرت عندما توفي شقيقه الآخر حسبي الذي كان قد توفي هو الآخر صباح يوم الجمعة، وحينها تلقى الأستاذ كولن اتصالات كثيفة قبل صلاة الجمعة وبعدها، وكان هناك بعض الأشخاص الذين اتصلوا لإبلاغ واجب العزاء وقتها، لكنهم اليوم تخلوا عن صداقتهم ووفائهم وانسحبوا منذ وقت طويل، يا ليت الريح لم تحملهم إلى وادٍ بعيد لتتحول هناك سيرتهم وصورتهم إلى شكل آخر غير الذي اعتدنا عليه، على كلٍ.. شرح خطيب الجمعة في ذلك اليوم بعض الأفكار حول معنى الحياة وحقيقة الموت، وكان يوضح -في الظاهر- الأسرار الميتافيزيقية للموت لكنه -في الواقع- كان يحل عقد هذه الفكرة، وتذكرنا مرة أخرى أن الموت لا يعتبر النهاية بالنسبة للأشخاص الذين يعتقدون بوجود الآخرة بعد الحياة الدنيا بل إنه البداية وأن العالم الآخر هو الأساس، شرحت الخطبة صدورنا، وداوت جراحنا برقّة ورحمة...

استمررنا في تلقي مكالمات المعزين من بعد الصلاة وحتى وقت متأخر، ولقد أثبتت هذه الاتصالات القلبية أن أحدًا لا يمكنه أن يقف في وجه الحب، ولا يستطيع أن يمحو المحبة من القلوب، فالظلم الذي احتمى بدرع الدولة الواقي أصاب البعض بالخوف والهلع، فيما لم يزد آخرين إلا صمودًا، فهؤلاء يسيرون نحو الأفق بإيمان وعزيمة، وكما أنه ليس هناك أي ظلم أبدي، فليس هناك موت يعني الفناء، فكل موت حياة، وكل ظلم صحوة!

obeikandl.com

هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة...

obeikandl.com

obeikandl.com

"لا داعي للمضاهاة والمحاكاة والافتعال والتصنّع، بل يجب السماح للناس بأن يمارسوا كينونتهم وشخصيتهم الذاتية حتى تستطيع تركيا الخروج من هذا النفق المظلم الذي دخلته، فلا يمكن أن تبحر سفينة السياسة في تركيا من خلال العبارات الاستفزازية التي تدمي القلوب والضمائر.. وواقعنا شاهد على ذلك".

تصفية الجماعات الدينية في تركيا [1]

انتشرت في تركيا منذ أيام أقاويل تشير إلى أن مجلس الأمن القومي اتخذ قرارًا باعتبارِ كلِّ الجماعات الدينية "كيانات موازية"، ومن ثم بدأ الإعداد لمخطط لتصفيتها جميعًا، أما المسؤولون فقد آثروا عدم الإدلاء بأي تصريحات منذ مدّة طويلة.

أن يكون الإنسان رجل دولة، هذا يتطلّب منه التصرف بشكل مسؤول ومراعاة الحقوق، فلا يجوز لأي إنسان مهما كان منصبه، لا من حيث القانون ولا من حيث السياسة، أن يصدر قرارات تعرّف وتحدّد مَنْ هي الجماعات، ومن هي منظمة مجتمع مدني، ومن هو الكيان الموازي.

ورأينا كيف أن شخصًا تربّى بين أحضان حكومة حزب العدالة والتنمية، ويفتخر بكونه يعمل لصالح المخابرات (!)، ويظن نفسه صحفيًّا،

(١) جريدة "زمان" التركية، ٨ ديسمبر، ٢٠١٤م.

obeikandl.com

خـرج على شاشـات التليفزيون ليعتـرف أمام الجميـع بـأن هناك مخططًا يسـتهدف القضـاء علـى كل الجماعـات الدينية في تركيـا، ولم يصدر أي تصريح رسمي يفنّد صحة هذه العبارات التي قالها ذلك الشخص.

وشـاهدنا كيـف خـرج علينا شـخص آخر ليكتـب، بأسـلوبه العنيف والمتعالـم المعـروف عنـه، أن كل الجماعـات الدينية في تركيـا أُدرجت تحت وصف "الكيان الموازي"، وهو شخص معروف عنه حقده وكراهيته للجماعـات الدينيـة، والأنكـى أن البعض تحـدث عن ارتباط اسـم ذلك الشـخص بفعاليات استخباراتية منذ وقت طويل، ولم تصدر الحكومة أي تصريح حول هذا الكلام، فلم يقولوا: "ليس هناك شيء كهذا!".

كان رئيـس وقـف "الفرقـان" قـد ألقى كلمـة تحمل عبارات شـديدة اللهجة، وأشار إلى أن كل الجماعات الدينية، وكذلك الوقف الذي يرأسه، جرى تصنيفها حسـب انتماءاتها وأن أنشـطتها تعرضت لضغوط، وآثرت الحكومـة هذه المرة كذلـك الصمت وعدم التعليق على هذه التصريحات الخطيـرة، بالرغـم من تنـاول الصحف لهـذه الواقعة، وتواتـر الانتقادات، ونرى المسؤولين يفضّلون السكوت أمام الوثائق التي تُنشَر علانية لإثبات عمليات التصنيف حسب الانتماء التي يتعرض لها المعارضون كافة.

وفـي نهاية المطاف، صدرت بعض التصريحات التي حاولت بصوت خافت تفنيد صحة ادعاء تصنيف "كل الجماعات الدينية" ضمن الكيانات الموازية، فهل هذه التصريحات مطمئنة؟ بالتأكيد لا.

لا داعي للمضاهاة والمحاكاة والافتعال والتصنّع، بل يجب السـماح للنـاس بـأن يمارسـوا كينونتهـم وشـخصيتهم الذاتية حتى تسـتطيع تركيا

الخروج من هذا النفق المظلم الذي دخلته، فلا يمكن أن تبحر سفينة السياسة في تركيا من خلال العبارات الاستفزازية التي تدمي القلوب والضمائر.. وواقعنا شاهد على ذلك.

قرأتُ تصريحًا أدلى به رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو في إحدى القنوات التليفزيونية، لكني لم أرَ هذا التصريح مناسبًا لماضيه الأكاديمي، فقد جلس السيد داود أوغلو ليعرّف الجماعة مِن دونها، والأدهى من ذلك أنه أخذ يسرد أفظع الاتهامات دون أن يقدم أي دليل ملموس، وبطبيعة الحال ليس هناك من يسأله ويستجوبه بشأن ما يقول، فهو كلما يتحدث تزيد حماسته.

أن يكون الإنسان رجل دولة، هذا يتطلّب منه التصرف بشكل مسؤول ومراعاة الحقوق، فلا يجوز لأي إنسان مهما كان منصبه، لا من حيث القانون ولا من حيث السياسة، أن يصدر قرارات تعرّف وتحدّد مَنْ هي الجماعات، ومن هي منظمة مجتمع مدني، ومن هو الكيان الموازي، فكما أنه قيل سابقًا في هذه البلاد بعبارات تنمّ عن الكبر والغطرسة "إذا كانت الشيوعية ستأتي إلى هذا البلد، فنحن من سيجلبها"، فهذا ينطبق أيضًا على من يقول "نحن من نقرّر من هي الجماعة"، فهناك كثيرون يفعلون ذلك في السياسة والإعلام، لكني استغربت من أن تصدر عبارات كهذه من شخصية أكاديمية أعتقد أن لديها خبرة ثقافية كافية وأؤمن بمعاييرها الإنسانية والإسلامية.

هناك حقيقة واضحة، ألا وهي أن هناك العديد من الجماعات الدينية في تركيا تشعر بالانزعاج جراء الإجراءات التصنيفية التي تقوم بها الحكومة، فجماعة السليمانية تحمّل الحكومة مسؤولية انقسامها،

ويـرى البعض أن احتكار الدولة لرسـائل النور يعتبر حملة تهدف تقسـيم جماعـات النـور، فيما اتهم طلبة الشـيخ محمود أوسـطى عثمـان أوغلو الأسـبوع الماضـي البعضَ بتحويل الجامـع إلى "مركـز حزبي"، ماذا يعني هـذا؟ يعني أن الجماعات الدينية تَعتبر التفرقةَ التي تتعرض لها على أيدي الحـزب الحاكـم و"الجماعـة الجديدة" التي أسّسـها، ظلمًا وجـورًا، فهل يتحمـل العقـل والضمير والإنصاف أن يجري تأسـيس جماعة وهمية من أجل القضاء على الجماعات الدينية الأخرى؟

obeikandl.com

"لا أنحني للظلم.. ولا أسامح مَن ينحني له، فهل هناك أية صحفية لا تتعرّض للضغط وتستطيع أن تقول ما تفكر فيه بحرّية اليوم في تركيا؟ الوضع خطير، ولا أنظر إلى ما يجري على أنه هجوم موجَّه لصحيفة "زمان" وحدها، بل أعتبره "انقلابًا" ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام في تركيا".

الصحافة الحرة لن تصمت و"زمان" لن تتوقف! [1]

أنتظر منذ الصباح فليس لدي ما أخشى المحاسَبة عليه، أزاول مهنة الصحافة منذ ٢٠ عامًا، كما أعمل كرئيس تحرير منذ أكثر من ١٠ أعوام.

كيف يتحوّل إنسان سنحت له فرصة لقاء جميع فئات الدولة والشعب، بين ليلة وضحاها، إلى "مشتبه معقول" به؟ [2] وكيف لجريدة لا تمارس أي عمل غير قانوني منذ تأسيسها قبل نحو ثلاثة عقود أن تمارس عملًا كالذي يزعم اليوم؟

لا أنحني للظلم.. ولا أسامح مَن ينحني له، فهل هناك أية صحفية لا تتعرّض للضغط وتستطيع أن تقول ما تفكر فيه بحرّية اليوم في تركيا؟ الوضع خطير، ولا أنظر إلى ما يجري على أنه هجوم موجَّه لصحيفة

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٥ ديسمبر٢٠١٤م. (مقتطفات من أقوال "أكرم دومانلي"أثناء اعتقاله في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م).

(٢) صدّق رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان على حزمة الإصلاحات القضائية الجديدة التي تحد من الحقوق الأساسية والحريات ومن ضمنها عدم الحاجة إلى إصدار قرار من المحكمة للتفتيش بل سيكون "المشتبه المعقول" أمرا كافيا وليس الأدلة الملموسة والمؤكدة التي كانت جارية من قبل.

obeikandl.com

"زمان" وحدها، بل أعتبره "انقلابًا" ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام في تركيا.

لو كانت القضية عبارة عن صراع بين حركة الخدمة وحزب العدالة والتنمية، كما يدّعي البعض، لكان من الممكن أن نتحمل كل ما نتعرّض له من أذى، لكنكم تلاحظون أن الحكومة تمارس ضغوطًا لا تُصدَّق على جميع المؤسسات الصحفية بلا استثناء، فيُجبر بعض أصحاب الصحف أن يبكوا بحرقة وبصوت عال، والبعض الأخر من الصحف يعين في إدارته أشخاص مستعدون لتنفيذ التعليمات على الفور بمجرد اتصال هاتفي، يضاف إلى ذلك الضغط الممارَس على الصحافة في إطار الأوامر والتعليمات، غير أنهم لم يكتفوا بذلك، إذ إنهم يريدون الآن أن يشنّوا عمليات مصحوبة بمجموعة جديدة من الضغوط والممارسات الاستبدادية.

أخاطب من موقعي هذا سائر المؤسسات الصحفية الأخرى في تركيا، وأقول لهم إن القضية ليست عبارة عن صراع بين جماعة الخدمة وحزب العدالة والتنمية، بل إنها قضية تهم الشعب التركي بأسره، فتركيا تسير في طريقها لتكون دولة طغيان واستبداد بلا رجعة، وليعلموا جيدًا أن الصحافة والإعلام لن يسكتا ولن نصمت حتى ولو صمت الجميع! فهذه قضية حرية الفكر والإعلام، وهي قضية الذود عن الحقوق والحريات الأساسية للشعب التركي، ومن الخطأ أن نحصر هذه القضية في صحيفة أو صحيفتين أو مؤسسة إعلامية بعينها دون غيرها من المؤسسات.

أريد أن أنقل إليكم ملاحظة مؤسفة للغاية، ألا وهي أن النيابة العامة في إسطنبول أرسلت إلى صحيفتنا ورقة تشير إلى أنه لا يوجد أي تحقيق

obeikandl.com

مفتوح بحقنا، وبعد صدور قانون "المشتبه المعقول" استدعيتُ إلى النيابة كـي أدلي بأقوالي بصفتـي "متهمًا معقولًا"، فما إن صدر هذا القانون حتى صـدرت تعليمـات بشـنّ عمليـة مداهمة علـى صحيفة "زمان" ومؤسسـة "سـامان يولو" الإعلامية، فلن أتكلم كثيرًا حول هذا، بل أترك الحكم إلى ضمير الرأي العام.

أشـعر بحاجة إلى أن أكرر قولي بصفتي أخ لكم واثق بنفسـه ويؤدي عمله بحب وألّف كتبًا حول مهنته وأكمل دراسـاته العليا في الخارج، إن هـذا الهجوم لا يسـتهدف صحيفة "زمان" فحسـب، بل إنه مشـروع قمـع سينفذونه تدريجيًّا ضد جميـع المؤسسات الإعلامية في تركيا.

تلقينـا مكالمـات هاتفية من أكبـر وأعرق الصحـف والمجلات على مسـتوى العالـم، أعـرب المتصلـون عـن حزنهـم لمـا يحـدث بالتركيـة والإنجليزية والعربية، ولن أنسى هذا التضامن أبدًا ما حييت.

تشـنّ قـوات الشـرطة حملة مداهمة علـى مقر صحيفتنا في سـاعات الصبـاح الأولى، وتبثّ القنوات التليفزيونية، التي تطلق على نفسـها لقب "قنوات إخبارية"، خبرًا عاجلًا على شـريط الأخبار عنوانه "الشـرطة تشـنّ عمليـة ضـد الكيان المـوازي"، لا تفعلوا ذلك بالله عليكـم! لا تهينوا هذه المهنة إلى هذه الدرجة، مَن أثبت أن جماعة الخدمة كيان موازٍ؟ فأنا أنعت مـن أسـس فريقًا إعلاميًّـا بالتعاون مـع زوجتـه وأبنائه وأصهـاره بـ"الكيان المـوازي"، فهل بوصفنـا جهة بـ"الكيان الموازي" نصيـر كيانًا موازيًا فعليًّا بشكل قانوني؟ الكلام واللغط كثير، ولكنني أقولها بإخلاص، فلنحيي هذه المهنة، وإلا فسيكون العار علينا جميعًا، من حقكم ألا تحبونا وألا تؤيدوا

أفكارنـا وألا تتبنـوا طريقة حياتنا فأنتم أحرار في ذلـك... ولكن علينا أن نحيي الفكر الحر مـع بعضنا.

علينـا ألا نستسـلم لليأس، فبالرغم من كل أنواع الضغوط الممارَسـة علينا هناك الملايين يدركون الحقيقة،لايمكن إسـكات الصحافة والإعلام والبرلمان! وإن اسـتطاعوا إسـكات جميـع هذه المؤسسات فلن يستطيعوا فرض قيود على لسان كل مواطن من المواطنين.

إن الذيـن يريدون أن يحوّلوا تركيا إلى دولة مخابراتية وإلى جمهورية خوف ويرغبون في إدارتها كأنها "مزرعة" ورثوها عن آبائهم ويتطلعون إلى تعليـق العمل بالدسـتور والقوانين يغفلون المجتمـع، ويريدون كذلك أن يهملوا الشعور المجتمعي، أما نحن فقد وقـع علينا عبء تحمل مسؤولية البرهنة على أن الأمر ليس كما يعتقدون، فهنيئا لنا هذه المهمة...

obeikandl.com

"ربما شهدنا للمرة الأولى عالمًا مسلمًا يصرخ بأعلى صوته "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًا"؛ إذ إنّ هذا الداعية المسلم -الأستاذ كُولَنْ- يُعارض قتل الناس عمومًا بغضّ النظر عن الدولة التي نُفذ بها هذا الهجوم الغادر، وكانت كلمات الرجل تحمل معاني عميقة بالنسبة لمن يعرفون الأسس الانضباطية للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، غير أن مَن ينظرون إلى الأمور نظرةً سطحيّةً لم يفهموا ذلك الموقف الإسلامي، بل إنهم لا يزالون لم يفهموه حتى يومنا هذا".

مَن هو الإرهابي؟[1]

أُعيد تشكيل الموازين العالمية صبيحة يوم ١١ سبتمبر/أيلول (٢٠٠١م)، وكان مئات البشر قد لقوا مصرعهم في الهجوم الإرهابي الذي استهدف برجي مركز التجارة العالمية في مدينة نيويورك الأمريكية ليدفع فاتورة هذا الهجوم جميع المسلمين حول العالم.

أصبحت كلمة "الإرهاب" مرتبطةً بالإسلام وأُلصقت كلمة "الإرهابي" بجبهة كل مسلم، وبطبيعة الحال فنحن هنا لا نتحدّث عن صورة تشكّلت بين ليلة وضحاها؛ إذ كان هناك بعض الجماعات المتطرفة التي "تجاهد" تحت مسمى "الكفاح المسلح" منذ زمن طويل، وكانت الهجمات التي تنفذها تلك الجماعات المتطرفة ضد المدنيين الأبرياء تضرّ بالإسلام الذي هو دين الأمن والسلام، وكان الخطر عظيمًا بالنسبة للمسلمين، وللأسف،

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

كانت هناك جماعات لا تنظر إلى القضايا من منظور واسع وكانت تظنّ أن مفهومها الضيق هو الإسلام بعينه حتى إنها لم تفهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بشكل صحيح واستباحت دماء الناس، بيد أن الإرهاب كان جريمةً بحقّ الإنسانية وذنبًا عظيمًا يجرّمه الدينُ.

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" في اليوم التالي للهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي رسالة عزاء تحمل توقيع الداعية التركي المعروف الأستاذ "فتح الله كُولَنْ" الذي كان يخاطب العالم أجمع من خلال ذلك النص التاريخي بقوله: "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًّا كما لا يمكن للإرهابي أن يكون مسلمًا!".

كان ذلك البيان غير عادي، لكن للأسف لم يكن العالم الإسلامي مستعدًّا لسماع تلك الصرخة، وتوقّف لسان العديد من المسلمين عن النطق بشيء ضدّ تنظيم القاعدة، حتى إن بعضهم لم يتورّع عن تقديم الدعم العلني للتنظيم، وكان هناك من يظنّ الوحشية جهادًا، بيد أن تلك الهجمات -أي ١١ سبتمبر- كانت تعتبر من جانب انتحارًا، ومن جانب آخر جريمةً في حقّ أناس أبرياء، وذلك في حين أن الإسلام يرى أن: ﴿**مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**﴾ (سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ٥/٣٢).

ربما شهدنا للمرة الأولى عالمًا مسلمًا يصرخ بأعلى صوته "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًّا"؛ إذ إنّ هذا الداعية المسلم -الأستاذ كُولَنْ- يُعارض قتل الناس عمومًا بغضّ النظر عن الدولة التي نُفذ بها هذا الهجوم الغادر، وكانت كلمات الرجل تحمل معاني عميقة بالنسبة لمن يعرفون الأسس الانضباطية للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، غير أن مَن

ينظرون إلى الأمور نظرةً سطحيّةً لم يفهموا ذلك الموقف الإسلامي، بل إنهم لا يزالون لم يفهموه حتى يومنا هذا.

تحويل التحرّريّة إلى ستار

كان البعض يظهرون بمظهر ديمقراطي تماشيًا مع ما تقتضيه الظروف، وسرعان ما بدؤوا يتخلّون عن هويتهم التحرّرية والإصلاحية ما إن بسطوا سيطرتهم على مواقع معينة بالدولة.

لقد خلعوا "معطف" الاتحاد الأوروبي أولًا، ثم مزّقوا سُتراتهم الليبرالية وتركوها تذهب أدراج الرياح، حتى كلما عادت التوجُّهات المتطرفة التي كانت في البداية للظهور مرة أخرى، بدأ الرأي العام في تركيا طرحَ موضوعات حول "جبهة النصرة" وغيرها من التنظيمات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة، حتى إن البعض بدأ يتحدث عن علاقة تربط الحكومة التركية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي أسّس مكاتب لحشد المقاتلين في قلب تركيا، إذ يقول البعض إن ثلاثة آلاف مقاتل انضمّوا من تركيا إلى صفوف ذلك التنظيم، فيما يرفع آخرون سقف هذا الرقم إلى خمسة آلاف.

لقد أصبحت تركيا قِبلةً للجماعات الجهادية المتطرّفة، فيما تحولت الأزمة السورية إلى دوامة جرّت تركيا إلى مركز الأموال السوداء وتجارة السلاح التي تعتمد عليها الأنشطة الإرهابية، وما الذي حدث حتى تتحول تركيا -بين عشية وضحاها- من "دولة نموذجية" بديمقراطيتها وهويتها الإسلامية على مستوى العالم إلى "وكر" لإيواء الجماعات المتطرفة؟ ومن المسؤول عن هذا المشهد المؤلم؟

يجب أن ننظر للأحداث المؤسفة التي شهدتها تركيا الأسبوع الماضي من وجهتين مختلفتين، فمن ناحية نجد الموقف الصامد للأستاذ فتح الله كُولَنْ الذي يصبّ جام غضبه على الإرهاب وأنشطته من وقت ليس بقريب، ومن ناحية أخرى تذبذُبُ الآخرين بين الديمقراطية وبين التوجّهات المتطرفة، وكان كُولَنْ قد قال في حوار أجرته معه الصحفية "نورية أكمان" عام (٢٠٠٤م) ما مفاده:

"إن أسامة بن لادن من بين أكثر الأشخاص الذين أكرههم في العالم، ذلك أنه لوّث الوجه المشرق للمسلمين".

بيد أن بعض السياسيين المنتمين إلى تيار "الإسلام السياسي" آنذاك كانوا لا يستطيعون حتى تحمُّل سماع هذه الكلمات، ولا نستطيع أن نقول إنهم يستطيعون تحمُّل سماعها اليوم أيضًا.

يسعون لاتهام حركة كبيرة لها مكانتها المحترمة وشعبيتها، أي "حركة الخدمة"، بأنها "تنظيم مسلّح" يُحاول نصبَ المكائد لتنظيم "تحشية" -الذي يزعمون براءته، رغم أنه يُعلِن ولاءه للقاعدة- فيا له من خذلان مخيف وبُهتانٍ مخزٍ! وتراهم يحاولون إلصاق تهمة "تشكيل تنظيم إرهابي" بالأستاذ كُولَنْ ومحبّيه دون الاستناد إلى أية حجّة قانونيّةٍ أو دليلٍ ملموسٍ، فهؤلاء إما أنهم لا يعرفون ما هو الإرهاب، أو أنهم يحاولون نصْب شراكهم للانتقام من الآخرين في سبيل التستّر على نزعاتهم وعلاقاتهم الإرهابية المشبوهة! لا يمكن إلصاق تهمة الإرهاب بأشخاصٍ مسالمين وديمقراطيين، دون أن توجد عناصر "الشدة" و"العنف" و"السلاح"، لا يمكن تزييف الحقائق التاريخية، ولا جعلُ الحقّ باطلًا أو الباطل حقًّا.

لقد زعموا من خلال هذا السيناريو الملفّق أن حركة الخدمة استهدفت ما يُسمى تنظيم "تحشية" بواسطة صحيفة "زمان" ومجموعة "سَامَانْ يُولُو (*Samanyolu*)" الإعلامية المقرّبة من الخدمة، ثم تابعوا السيناريو قائلين: وبناءً على هذه الحملة الإعلاميّة شنّت الشرطة حملةَ ضدّ تنظيم "تحشية" مما جعلها -على حدّ تعبيرهم- تُظْلَم ظُلمًا كبيرًا!، فما هذه الأحداث سوى حلقة من الأكاذيب، لأن جميع الشواهد الملموسة تكذّب أولئك الذين يعتبرون المحاضرة المنشورة للأستاذ كُولَنْ عام (٢٠٠٩م) على موقع (*herkul.org*) على شبكة الإنترنت هو تاريخ بدء "المؤامرة".

لقد بدأ البحث عن تنظيم يحمل اسم "تحشية" مطلع عام (٢٠٠٨م)، وإنّ الذي أصدر تعليمات هذه العملية آنذاك هو مدير الأمن العام وقتها "أُوغُوزْ كَاغَانْ كُوكْسَالْ (*Oğuz Kağan Köksal*)"، -الذي يواصل حياته السياسية كنائب بالبرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم- وبالنظر إلى ذلك فأين دور "حركة الخدمة" في هذه العملية؟ وعلى الرغم من عملية تغيير الوعي التي يديرونها بواسطة القيادات الأمنية، ألم يظهر تقرير جهاز المخابرات أن الجهات المختصة تتابع فعاليات ذلك التنظيم منذ سنوات؟ أوليس ما أقدموا عليه من شنّ عمليّة ضد مؤسستي "زمان" و"سَامَانْ يُولُو" الإعلاميتين يعبّر عن حالة العجز التي صاروا إليها؟

وفي الوقت الذي كشف فيه والي إسطنبول وقتها "معمّر كُولَرْ (*Güler*)"، وزير الداخلية المستقيل -خلال مؤتمر صحفيٍّ- عن عملية ضدّ تنظيم "تحشية" كان يُرسِلُ رسائلَ إلى الولايات المتحدة كذلك، وكأنه أراد أن يوهمهم فيقول: "انظروا، نحن نكافح تنظيم القاعدة"، فهل خُدع المسؤولون الأمريكيون بهذه الخدعة الرخيصة؟ لا أعتقد ذلك، وللأسف،

لـم تقـدم الحكومة التركية الكفـاحَ اللازم ضدّ الجماعـات الإرهابية التي أسـاءت اسـتغلال الإسـلام، حتـى إن "الجماعـات الإسـلامية المتطرفة" كسبت نفوذًا لها في تركيا، فمن يا ترى يحمل على عاتقه مسؤولية الوضـع المتردّي اليوم؟!

تسـعى أبـواق النظـام التركي مـن الإعلاميـين لإنقـاذ أصدقائهم من "تحشـية" مـن خـلال كلام مفاده أن ذلـك التنظيم "ليس لـه علاقة بتنظيم القاعدة"، بيد أنه عندما ظهر زعيم ذلك التنظيم على شاشـات التليفزيون، اتّضـح كـذب البعـض مـن الذين قالـوا إنهم يدرسـون ذلـك التنظيم منذ سـنوات، لكـن أحدًا لم يصادف سـطرًا كتبه أيٌّ منهم حول هـذا التنظيم، فزعيم التنظيم يقول على الهواء مباشرة "أنا أُحبّ أسامة بن لادن".

إن موقف الأسـتاذ فتح الله كُولَنْ ومؤسّسـتي "زمان" و"سَـامَانْ يُولُو" الإعلاميتين ضد الإرهاب معروفٌ وواضحٌ، فلقد سبق وأن أعلن الأستاذ كُولَـنْ خـلال مؤتمـرٍ صحفيّ عقده فـي ٢٩ يونيو/حزيـران (١٩٩٤م) في إسطنبول حيث قال: "لن نتراجـع عن الديمقراطية".

وفـي الوقـت الـذي قال فيـه الأسـتاذ كُولَنْ هـذا الـكلام، كان بعض "الإسلاميّين" الذين يسعون اليوم أن يُظْهِروا أنفُسَهم بالمظهر الديمقراطي يعتبـرون هذه الكلمات الموجـزة "كفرًا"، ونواجه اليوم على أرض الواقـع مشـاعر الغلّ والحقد التي كتمها أولئك الذين لم يسـتطيعوا استيعاب هذا الموقف الديمقراطي الذي ظهر به كُولَنْ قبل عشرين عامًا.

لا تُتعبـوا أنفسـكم! فهنـاك مَن انزوى بنفسـه بعيدًا عـن الإرهاب منذ عشـرات السـنين، وقد اشـتهرَ موقفُه جيّدًا إزاء هذه الفعاليـات الإرهابيّة،

بالضبط كما هو معروف موقف مَن لم يستطيعوا أن يضعوا مسافةً بينهم وبين التنظيمات الإرهابية، بل إنهم لم يتجنّبوا إمدادَها بالسلاح والمقاتلين.

ألم يحن الوقت لأولئك الذين يُتْعِبون أنفُسَهم بغيةَ فَرْضِ وإلصاقِ تُهَمٍ غير معقولة أن ينظروا إلى أنفسهم في المرآة بدلًا من محاولات كَيلِ الاتهامات والافتراءات الباطلة وإلصاقها بأناس أبرياء؟!

تركيا تتحول إلى نسخة شرق أوسطيّة من كوريا الشمالية

يعتبر النظام الحاكم في كوريا الشمالية من أكثر الأنظمة السياسية في العالم انغلاقًا، فالدولة منقطعة عن بقية العالم، وهناك ما يشبه عبادة الزعيم، فهو الوالد والحامي والأخ الأكبر وهو -في الواقع- كلّ شيء بالنسبة لشعبه، وكل كلمة يتفوّه بها تعتبر "حقيقةً إعجازية" بالنسبة لأنصاره "المجندين".

لا يراجع أحد الزعيم "كيم يونغ أون" في تصرفاته بل يخشى الجميع من مجرّد غضبه، وتشير بعض الادعاءات إلى أنه غضب من زوج عمته فأمر بإعدامه عن طريق إلقائه حيًّا ليكون فريسةً للكلاب الجائعة.

إن هذا الزعيم الذي يقود كوريا الشمالية بصفته "القائد العظيم"، هو النائب العام والقاضي والإعلام، أي باختصار هو كل شيء، ويعرف كل شيء عن كل شيء!

وُضع الزعيم "كيم" في موقف مُحْرِج مؤخرًا بسبب فيلم كوميدي أمريكي يحمل اسم "المقابلة (*The Interview*)" يحكي قصة صحفيين أمريكيين زارا كوريا الشمالية ليُجريا حوارًا مع زعيمها، لكن جهاز

الاستخبارات الأمريكي يتدخّل في هذه العملية ليضع مخططًا لاغتيال الزعيم "أون".

من يشاهد الملخص التعريفي (البرومو) للفيلم يتأكّد أن أحداثه تسير بشكلٍ مضحكٍ للغاية وأن وسائل الإعلام سخرت منه بما فيه الكفاية حتى إن الفيلم سخر من جهاز المخابرات الأمريكي، ويبدو أن ديكتاتور كوريا الشمالية قد أخذ نصيبه هو الآخر من "الكوميديا السوداء".

يبدو أن ديكتاتور كوريا الشمالية غضب كثيرًا بسبب هذا الفيلم، ولهذا فإن التوتر الذي تسبب به الفيلم لم يهدأ منذ أشهر، وكأن هذا "الضغط" تسبب في حدوث انفجارات الأسبوع الماضي، وقد تحدثت شركة "سوني بيكتشرز" منتجة الفيلم عن تهديدات تلقتها وأعلنت عن استسلامها في نهاية الأمر.

القضية ليست عبارةً عن تهديد فقط بل أطلق قراصنة هجومًا إلكترونيًّا على الشركة المنتجة حتى صار الفيلم الذي بلغت كلفته الإجمالية أربعة وأربعين مليون دولار لا ينفع للعرض بدور السينما التي لا تريد بدَورِها المخاطرةَ بعرضه بعدما اعتبرت إدارة كوريا الشمالية هذه الخطوة سببًا لإعلان الحرب وبالرغم من الدعم الذي تلقّته الشركة المنتجةُ من الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلا أنها لم تجرؤ حتى على عرض الفيلم.

وقد أفضى هذا الوضع إلى حدوث ثورة بين دور السينما الأمريكية، وبدأ البعض يناقش إذعان عالم الفن لهذه "البلطجة" الجوفاء أكثر من اهتمام ديكتاتور كـ"كيم يونغ" بسيناريو فيلم إلى هذه الدرجة.

ينطبق الوضع القائم في كوريا الشمالية على ما تشهده تركيا؛ إذ تنتج السلطة الحاكمة سيناريو من سيناريوهات الأفلام وتعتقد أن الخيالَ حقيقةٌ لتتوالى الأزمات تباعًا.

ألا يدلنا هذا الوضع المثير للشفقة الذي صار عليه من اعتقلوا زميلي العزيز "هِدَايَتْ كَارَاجَا (*Karaca*)" -مدير مجموعة "سَامَانْ يُولُو" الإعلامية- بسبب سيناريو مسلسل على أن تركيا تسير بخطًى حثيثة لتكون نسخة شرق أوسطية طبق الأصل من كوريا الشمالية؟

إنني على يقين بأنَّ من حاولوا إلصاق تهمة تشكيل تنظيم إرهابيّ بأناس ألّفوا سيناريو مسلسل يومًا ما وأنّ مَن أطلقوا عمليات الاعتقال ضدّ هؤلاء الأبرياء سيُفضَحُون أمام التاريخ في المستقبل، فلا يُساوركم أدنى شكٌّ بأنّ مَن احتقروا الآخرين وتمكّنت منهم مشاعر الخوف بسبب سيناريو سينمائي سيُصبحُون مثار سخرية الجميع في يوم من الأيام.

obeikandl.com

obeikandl.com

"انقلبت الموازين في تركيا رأسًا على عقب بعد الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م) لا سيما ميزان العدل المختلّ أصلًا والمتخم بالمشاكل".

ليتكم أبقيتم على شيء من الأخلاق على الأقل![1]

لقد قيلَ وكُتِبَ الكثيرُ عن عمليات الفساد الكبرى في تركيا والتي بدأت يومي ١٧ و٢٥ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م)، ولقد تستّرت السُّلْطة الحاكمة على عشرات من المعلومات والوثائق التي حصلت عليها قوات الأمن أثناء العملية، ووقع الناس في دوّامة التخمينات حيال ذلك.

أما أكثر الشائعات انتشارًا على شاشات الإعلام المقربة من الحكومة فكانت كالتالي: إن هذه الأموال لم تكن ملكًا للمتهمين، بل إن رجال الشرطة هم الذين وضعوها في منازل المتهمين لإدانتهم، أي إن الأدلة الملموسة للجريمة وُضعت من طرف رجال من الشرطة ليتآمروا على المتهمين والمسؤول عن ذلك هم رجال الشرطة الذين تولّوا العملية.

تكلموا كثيرًا بكلام غير موزون على الرغم من مئات الأدلة التي تدين المتهمين ونجحت عملية إنقاذ الأشخاص الذين فهمنا أنهم من أصحاب "الامتيازات"، وذلك حسبما رأى العديد من الخبراء القانونيّين.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٤م.

obeikandl.com

لقد أُعيدت -الأسبوع الماضي- الأموال التي صودرت منهم أثناء عمليّة اعتقالهم، أما الصحف فتناولت هذا التطوّر بقولها: "تمّ نقل الأموال في حقائب"، والأمر كذلك في الواقع! ومَن أصرّوا إلى الأمس القريب على مقولة "هذه الأموال لم تكن ملكًا للمتهمين" شعروا بصدمة كبيرة، ولم نسمع أي تفسير مقنع من أولئك الذين تحدّثوا من قبل عن هذا الادعاء المضحك على الهواء مباشرة في القنوات التليفزيونية، والمجتمع يسأل: "إذا لم تكن هذه الأموال ملكًا لهم فلماذا استرجعوها بفوائدها؟!" لقد انحطّ المستوى الأخلاقي إلى أسفل السافلين!

لعلّكم تذكرون أن حاكم البنك المركزي التركي حينما عمد إلى تحويل أمواله الشخصيّة إلى عملات أجنبية مباشرةً عقب ارتفاع أسعار صرفها قبل أربعة عشر عامًا في فبراير/شباط (٢٠٠١م)، قامت الدنيا ولم تقعد، وفي مواجهة ردود الأفعال الغاضبة اضطرّ إلى الإعلان عن أنه سيتبرع بهذا المكسب "الجائر" للجمعيات الخيريّة لكن لم تقبل أية جمعية خيرية هذه الأموال "القذرة"، واليوم قال بعض المتهمين الذين استردوا أموالهم ونقلوها في الحقائب إنهم سيتبرعون بفوائد الأموال إلى منظمة الهلال الأحمر التركي التابع للدولة، فسارعت المنظمة على الفور إلى قبول هذه الأموال "المشبوهة"، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المعايير الأخلاقية التي كانت موجودةً في تركيا قبل أربعة عشر عامًا انقلبت رأسًا على عقب، وذلك بالرغم من الاثنتي عشرة سنة التي قضتها تركيا تحت حكم "أصحاب الجباه الساجدة".

obeikandi.com

يا أهل الكوفة!

نشرت جريدة "زمان" مقالًا مثيرًا في صفحة التعليقات أول أمس السبت، وكان كاتب المقال هو رئيس الاتحاد العَلَوِي البَكْتَاشِي في الأناضول "جَنْكِيزْ هُورْتْ أُوغْلُو (*Cengiz Hortoğlu*)" إذ تحدّث في مقاله عن "الروح الكوفية".

يرى "هُورْتْ أُوغْلُو" أن أهل الكوفة لم يقدّموا الدعم إلى الحسين ابن علي ﷺ بعد أن دعوه إلى مدينتهم لسببين، وبهذا يكونوا قد أصبحوا شركاء في أكبر وأقسى واقعة ظلم شهدها تاريخ الإنسانية.

يسرد الكاتب السبَبَين للروح الكوفية، فيقول:

> "الأوّل: الخوف من بطش يزيد بن معاوية، والثاني: التطلّع إلى تحقيق عروض الثراء والترف التي وعد بها والي الكوفة عبيد الله بن زياد".

وكان الكاتب أعاد التذكير بهذه الأحداث بمناسبة استذكارهم لها وروى مأساة سيدنا الحسين ﷺ مع ربط الأحداث بيومنا، وقد عبّر عن النقطة الأخيرة على النحو التالي:

> "تعتبر الروح الكوفية في غاية الخطورة اليوم بالنسبة للديمقراطية في تركيا، فإذا لم ندعم الديمقراطية وندفع ثمن الحفاظ عليها، سنفقدها إلى غير رجعة...".

وللأسف، فإن الوضع الحالي في تركيا بالفعل كما صوّره "هُورْتْ أُوغْلُو"، لأن ألوان الظلم تتغيّر وتتلوّن على مرّ التاريخ، إلا أنها تقترن باسم اليزيد بن معاوية كرمزٍ من رموز الظلم، فلم يكن أحدٌ يشعر بالراحة

بسبب الظلم الذي لاقاه الحسين بن علي ﷺ، حفيد رسول الله ﷺ، كما لم يرضَ أحدٌ داخليًا بشرور وتجاوزات من وقفوا إلى جانب الظالم، بيد أن الخوف من اليزيد كان يجوب شوارع المدينة الموحشة، وكان يتسلّل إلى داخل البيوت كالغول، ولم يستطع أحد أن يرفعَ ويدفع ظلمَ هذه الزمرة الضيقة ممن فقدوا بصيرتهم.

إن معاذير الخوف كثيرة، كما أن حُجج الظلم لا حصر لها، وكان الناس يعمدون إلى تنويم أنفسهم "مغناطيسيًا"، حتى وإن لم تكن قلوبهم راضيةً، وكانوا يختلقون الحجج من أجل إراحة ضمائرهم.

لكن أهمّ أصلٍ من أصول هذه القضية ينطوي على غريزة اليزيد وحرصِه على السلطة وشهوته للحكم وميله إلى إقامة سلطةٍ فوق القوانين والقيود ولهذا السبب لم يلتفت إلى براءة الحسين بن علي ﷺ، واتبع طريقةً للتعذيب استكثرت حتى شَربة ماء على الحسين ﷺ، ما شكّل مشهدًا للظلم لن ينساه التاريخ، وهل استراح يزيد وتوقف عن الظلم بعد استشهاد الحسين ﷺ؟ لا بل سيّر جيشه إلى المدينة المنورة، محاولًا قمع أيّ حراكٍ أو تمرّدٍ ومستبقًا محاولة ثأرٍ لدم الحسين الطاهر.

لم يكن لدى اليزيد شيء يقدّسه سوى نفسه والسلطة، ولأجل ذلك تورّط بإرسال الجيوش إلى مدينة النبي ﷺ، وقد أشاع القتلَ في أهل المدينة، وأضرم النيران بها، وما ذلك إلا خوفًا من فقد عرش السلطنة وكرسي الحكم، كما استصدر الفتاوى الباطلة لنهب خيراتها وحوّلها إلى كتلةٍ من اللهب.

obeikandi.com

لم يستطع اليزيد أن يتوقّف عند هذا الحدّ، فعندما وصلته تقاريرُ تُفيدُ أن أهل مكة يشعرون بالضيق لما حدث للحسين وللمدينة المنوّرة، سيّر جيشه إلى الكعبة المشرفة، والأنكى: أنه يفعل ذلك انطلاقًا من كونه هو خليفة المسلمين، ويعتقدُ هو وأنصاره بأنه يتولّى مسؤوليةً مقدّسةً بصفته رأسًا لدولة الإسلام، وقد حدث ما كان يُخشى منه: حيثُ أَمطرَتْ مجانيقُ جيشِ اليزيد الكعبةَ بالحجارة...

ماذا كان يفعل أهل الكوفة الذين احتضنوا سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وتحملوا من أجله المصاعب سابقًا؟ ماذا فعلوا حيال هذا الظلم؟ أليسوا هم مَن دعوا الحسين بن علي ﷺ وأعربوا له عن حبّهم وتأييدهم ومبايعتهم له ثم شاركوا في أقسى جريمة شهدها التاريخ؟! حسنًا، كيف كانوا يضعون رؤوسهم على مضاجعهم بينما كان هذا الإنسان الشريف يُقتل؟ وكيف كانوا يقمعون المشاعر المتضادة التي تحملها قلوبهم؟

يقول "هُورْتْ أُوغْلُو": "كان أهل الكوفة يخافون من يزيد الذي يمثّل سلطة الدولة وقوّتها، كما كانوا يفضّلون الصمت إزاء عروض الرخاء الماديّ الذي قدّمه والي الكوفة".

وأنا من جانبي أريد أن أستسمح الكاتب الذي جعل من هذا الاستنباط العظيم قرينة للحكمة والشجاعة الديمقراطية وأن أستخدم مصطلح "متلازمة الكوفة" لوصف الأحداث المماثلة التي تحدث في كل زمان، ذلك أن الوقائع التاريخية لا تتكرر عينُها بل تتكرّر مثيلاتُها، ولقد شهدنا على مرّ التاريخ ظهورَ مئات الشخصيات التي تشبه اليزيد الظالم إلى جانب المئات من الذين يشبهون الحسين المظلوم رضوان الله عليه، ويظهر

أمامنا دائمًا أهل الكوفة الذين يُسحَقون تحت تأثير الخوف من الطاغية وحسابات المصلحة... أما البكاء في صمتٍ فلم ولن يكون وسيلةَ نجاةِ المظلومين، فهم بذلك يتحوّلون إلى "شياطين خرساء" ولا يمكن وقف الظلم من خلال همسهم خلف الأبواب المغلقة بقولهم "كفى ظلمًا"...

يجب الصياحُ في قلب كلّ عصر: "يا أهل الكوفة! لا تخافوا من اليزيد ولا تحنوا رؤوسكم أمام عروض الإغراء من الوالي!".

محكمةٌ تأسّستْ كمشروعٍ خاص

انقلبت الموازين في تركيا رأسًا على عقب بعد الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م) لا سيما ميزان العدل المختلّ أصلًا والمتخم بالمشاكل.

فبالرغم من ظهور الأدلة المادية التي أفضت إلى استقالة أربعة وزراء بشكل جلي تدخّلت السلطة التنفيذية في عمل القضاء وعمدت إلى إصدار الأوامر لتغيير القضاة والمدعين العموم واعتقال الموظفين بالدولة من الذين أطلقوا التحقيق في هذه الفضيحة الكبرى.

وللأسف، تعززت لدى الشعب التركي فكرة "اللصوص أحرار طلقاء ومَن قبضوا على اللصوص في السجون"! كما هُدمت مشاعر الثقة بالعدل وسُوِّيَت بالأرض.

في تلك الأثناء كانت هناك مبادرات من أجل تغييرِ القوانين لإنقاذ بعضهم خصّيصًا، كما كان السعي مستمرًّا لاستكمال التجهيزات والاستعدادات اللازمة للتمكن من إدانة أناس أبرياء بعمل تعديلات متزامنة، وتشكلت المحاكم الخاصة لتنفيذ هذا الغرض وتحقيق المشروع

obeikandl.com

فـي إدانة الأبرياء بإلغـاء المحاكمة الطبيعية، وناقش الـرأي العام -بما فيه الكفاية- تشـكيل محاكم الصلح والجزاء وتعيين أسماء مختارة بعناية من القضاة في هذه المحاكم.

لقـد علقت الحكومة مبـدأ "المحاكمة الطبيعية"، الذي يعتبر أحد أهمّ المعاييـر فـي القضاء، وشـكلت محاكـم خاصة لمعاقبة أشـخاص بعينهم لأنهـا تريـد أن تعاقبهم، وهـذه وضعية مخالفة للدسـتور والقانون الدولي على حدٍّ سواء، يضاف إلى ذلك أن الاعتراض على أحكام هذه المحاكم لا يتم لدى محكمة أعلى منها بل يتم لدى المحكمة نفسها التي أصدرت الحكـم، وهذا خطأ قانوني لم يسـبق له مثيل قبل ذلـك! ولهذا وُجّه اتهام لهـذه المحاكـم بأنها: "تم تأسيسـها لمشـروع خـاص" وإننا بسـبب ذلك نُصوّبُ سهام انتقاداتنا نحو قضاتها ومدعيها العموم.

لقـد تم عرضُنا على قضـاة الصلح والجزاء الأسـبوع الماضي باتهامٍ خـاوٍ مـن أيّ مضمـون، وبطبيعـة الحـال فإن قلق الـرأي العـام كان يلقي بظلالـه القاتمـة على الملف الخاص بنا، ولقد كانـت الاتهامات الموجّهة إلينـا لا تتحملهـا الضمائـر ولا يمكن تفسـيرها بالقواعـد القانونيّة، فعلى سبيل المثال سَجْنُ "هِدَايَتْ كَارَاجَا" مديرِ مؤسسة "سامان يولو" الإعلامية بسـبب سـيناريو مسلسـل يعتبرُ خطأً تاريخيًّا فادحًا أحرج تركيا وفضحها أمام العالم بأسره، وعندما ألبسوا هذه القضية ثوبَ تهمةٍ من قبيل "تشكيل تنظيمٍ إرهابيٍّ وقيادته" اتّضح الظلم أكثر.

ولا شـك في أن القبض عليّ وتوقيفي تحت مراقبة الشـرطة والقضاة لمـدة مائةٍ وعشـرين سـاعة بسـبب اتهـام متعلِّـقٍ بمقالين وخبـر صحفي يشـير إلى حقيقة صادمة سـتدخل سـجلات التاريخ من أوسـع الأبواب،

ولن ننسى أبدًا أننا وجَّهنا أسئلةً إلى القاضي وقلنا له: "هل القضية تستند حقًا إلى مقالين وخبر؟" فرد علينا بالإيجاب، ففي الوقت الذي كانت فيه القضية صريحةً إلى هذا الحدّ وضعيفةً من الناحية القانونيّة فإن اعتراض النيابة على قرار إطلاق سراحي يؤكّد -مع الأسف- النظرةَ السلبية المتعلقة بالمحاكم المشار إليها.

أضف إلى ذلك التدخّل السافر لرئيس الجمهورية في عمل المحاكم؛ إذ أدلى بتصريح أمام الرأي العام فسّره العديد من خبراء القانون على أنه تدخل مباشر في عمل القضاء، الأمر الذي يجعله قد ارتكب جريمة قانونية وتدخل للتأثير على الحكم الذي سيصدره القضاء.

إن الملف واضحٌ وضوحَ الشمس، مهما فعلوا من أفاعيل ومارسوا من ضغوط؛ إذ إن ما قاموا به لا يرقى حتى إلى مرتبة الخيال، فالتهمة المادية صفر، والموجود هو عبارة عن سيناريوهات ملفّقة لا تتوافق في مستنداتها، فإذا كان الوضع كذلك فعلى القضاة الذين ينظرون في الدعوى ويرتدون ثوبَ القضاء ويجلسون على منصته أن يصدروا الأحكام بحسب ملف القضية.

لا يمكن أن نشهد قضاء عادلًا في محكمةٍ تصدر عنها الأحكام المسبقة فكيفَ إذا كانت المحكمة تُتّهَم أصلًا بأنها محكمة "تمّ تأسيسها لمشروع خاص"!؟

إن القضاةَ ملزمون بإصدار الأحكام بحسب الملف الذي ينظرون فيه ووفقًا للقوانين وضمائرهم، وإلا فإن الله سيُحاسبهم والتاريخ لن ينسى ما يصدرونه من أحكام.

"يعتمد النظام الحاكم في تركيا اليوم على طريقة لجأت إليها الأنظمة السابقة في أقدم حقب تاريخ تركيا وأكثرها ظلامًا، فَهُمْ في البداية يختلقون أخبارًا لا أساس لها من الصحة ثم يصدرون تعليماتهم للنواب العموم بإعداد ملفات لهذه القضايا، وبعدها تنتقل القضية إلى المحكمة وسرعان ما يواصل "الإعلام المفتري" دعايته السوداء ليأسر عقول الناس".

هذه هي المؤامرة الحقيقية![1]

توجد خاصيتان أساسيتان لجميع التحقيقات التي تتولاها السلطات في تركيا منذ الكشف عن فضيحة الفساد والرشوة بتاريخ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول (٢٠١٣م) ألا وهما:

١- تدمير جميع المعلومات والوثائق الملموسة ذات الصلة بفضيحة الفساد ومحاولة إلغاء ملف القضية تمامًا والتغاضي عنه.

٢- رفع دعاوى جديدة من أجل إلصاق التهم بـ"حركة الخدمة" من خلال مشاعر انتقام فظيعة والسعي للتستّر على "أكبر فضيحة فساد في تاريخ تركيا" عن طريق هذه الدعاوى الزائفة.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٥ يناير ٢٠١٥م.

obeikandl.com

يعتمد النظام الحاكم في تركيا اليوم على طريقة لجأت إليها الأنظمة السابقة في أقدم حقب تاريخ تركيا وأكثرها ظلامًا، فَهُمْ في البداية يختلقون أخبارًا لا أساس لها من الصحة ثم يصدرون تعليماتهم للنواب العموم بإعداد ملفات لهذه القضايا، وبعدها تنتقل القضية إلى المحكمة وسرعان ما يواصل "الإعلام المفتري" دعايته السوداء ليأسر عقول الناس.

إنهم لا يجدون أدلة ملموسة لإلصاق التهم بحركة الخدمة منذ عام ولهذا تسيطر عليهم مشاعر الغضب ويواصلون نشر أخبارٍ مفبركة بواسطة وسائل الإعلام التي يسيطرون عليها ما يفضي إلى رفع دعاوى ضد الحركة.

أضف إلى ذلك أنهم ينطلقون للبحث عن "مظلومين مفتَرَضين" من خلال قضايا عرفها الجميع ونشرتها كل الصحف قبل سنوات ويسعون لإقناعهم حتى يصبحوا "مشتكين" عما يسمون بـ"الكيان الموازي"، وكأنهم ليسوا من كانوا يحكمون البلاد ويمسكون بزمام الأمور فيها حينها... بلاغات كاذبة، شهود زور، وشهود سريون أُجبروا على الافتراء...

إن التحقيق الذي فُتح بحقي وحق السيد "هِدَايَتْ كَارَاجَا" مدير مجموعة "سامان يولو" الإعلامية أظهر للجميع كيف أن هذا النظام "الظلامي" يعمل بشكل طائش.

إن قلوبنا تدمي بسبب الاتهام الذي اختلقه أولئك الذين يدعمون تنظيمًا تنتشر ادعاءات بشأن ارتباطه بتنظيم القاعدة الإرهابي وذلك انطلاقًا من خبر ومقالين وسيناريو مسلسل تليفزيوني كُتبوا قبل خمس سنوات، وكأن هذه المواد التي نشرت قبل خمسة أعوام قد ظلمت تنظيمًا

مناصـرًا لتنظيـم القاعدة، فالمنطق الذي يسـعى لاختـلاق "تنظيم إرهابي" وهميّ من خلال هذه المواد الصحفية والدرامية التي لا يشوبها ولو عيب واحـد من ناحية المعايير الصحفية والتليفزيونية هل يظن أنه لن يُحاسَـب في المسـتقبل على نمط الصحافة الذي تُبيح كلَّ شـيءٍ بما في ذلك نشـر الافتراءات؟

إن الإعلام المقرّب من الحزب الحاكم هو من يحيك أكبر المؤامرات شـناعةً في هذا البلد فما يكتبه وينشـره هذا الإعلام تنقله السلطات الأمنية لتوظّفه في صياغة ملفات قانونية ومن ثم يبدأ المدعون العموم فتح تحقيق حول هذه الادعاءات، ولو كانت هناك موضوعية في هذه الأخبار المختلقة التي يصيغونها بناء على تعليمات ترِد إليهم وكانوا قد عملوا بقواعد كتابة الخبر واحترموا حق الرد واستندت القضية إلى معلومات ووثائق ملموسة بدلًا عن الشائعات لكان من الممكن أن نقدم تفسيرًا منطقيًّا لتحرك النواب العموم بشأن هذا الملف، لكن الوضـع ليس على هذا النحو بالمرة، فماذا يعنـي هـذا؟ يعني أنه في الوقت الذي تَرْتَكِبُ فيه وسـائل الإعلام المؤيدة للحكومة جريمة من خلال الأخبار التي تختلقها فإن المسـؤولين الأمنيين والقضائييـن يُشـاركونهم ويكونـون هم أيضًـا قد ارتكبوا جرمًـا إذا بدؤوا عملية قانونيّة اعتمادًا على هذه الأخبار الملفقة.

عندما تعود الأمور في تركيا إلى نصابها الطبيعي ستتوقّف هذه العجلة لا محالـة، ولا أدري حينهـا كيـف سـيُنقِذ الإعـلام المحـرّض نفسَـه من القانـون، ولكـن يجب على موظفـي الدولة أن يكونـوا عادلين وأن تكون أقدامهـم راسـخةً وثابتةً في الحقّ ومـع أصحـاب الحقّ إذ إن مهمتهم هي

إدارة دولـة القانـون وذلك حتى يسـتطيعوا أن يستشـرفوا آفاق المسـتقبل بشرف وعزة...

قبل فوات الأوان

نواجـه اليـوم في تركيا خطـرًا محدقًـا إذ إن أولئك الذيـن لا يرغبون في سـماع أقل صوت معارض لهم قد أطلقوا لأنفسـهم العنان لممارسـة الضغوط المكثّفة على الجميـع.

يسجنون فتًى يبلـغ من العمر ستة عشر عامًا ويعتقلون صحفيّة لنشرها تغريـدة عبـر "تويتر" بشـأن التحقيق في قضية الفسـاد ويداهمـون مقرات الصحـف والقنـوات التليفزيونيـة ويشـنون حمـلات على مقـرات بعض الأحزاب السياسية لتعليقها لافتات ذات صلة بفضيحة الرشوة ويحاكمون مجموعةً من مشجعي فريق كرة قدم بتهمة التدبير للقيام بانقلاب ويطبّقون مادة "الاشـتباه المعقول" على الجميـع تقريبًا، الأمر الذي حوّل تركيا إلى سجن "شبه مفتوح".

وللأسـف فـإن قسـمًا من الذيـن يقعون تحـت التهديد يبـدو أنهم لم يدركوا خطورة هذه القضية، فحرّيّة التعبير أصبحت في الحضيض، يضاف إلـى ذلـك أن هذا الخطر صـار يهدّد الجميـع، كما نشـهد تعطيلًا لجميـع المؤسسـات والهيئـات التي تغذي الديمقراطية فـي البلاد ما يجرف تركيا إلى السير في طريق "نظام الرجل الواحد".

يقـدم لنا أصحـاب القوة والسـلطة حتى الحريات التـي حصل عليها الشعب ولو بشكل ناقص خلال السنوات الماضية على أنها لطفٌ وإحسانٌ منهـم، بيد أن أولئك الذين لا يهتمّون بمـا يحدثُ اليوم ويُدخلون أيديهم

في جيوبهم ويصفرون ويبادرون إلى عدّ النجوم من أجل التغاضي عما يحدث لا يستطيعون أن يدركوا أن الحقوق والحريات الأساسية تنهار واحدة تلو الأخرى.

لماذا؟

الأسباب كثيرة ولا حدّ للحجج والمعاذير، فهناك من يرجّح السكوت بسبب خوفه والبعض الآخر يفضّل السكوت والانتظار مختبئًا تحت الطاولة حتى تتبيّن مجريات الأحداث، لن ألومهم فالتاريخ يسجّل كلّ المواقف، ولا يكفي أن ينسى الإنسان عِبَر الماضي لكي يتيقن أن هذه الأيام ليست عابرةً بل عليه أن ينسى نفسه أيضًا حتى يتمكن من الانسلاخ عن مشاعر المسؤولية والتخلص من ضغوط واضطرابات ضميره...

الإعلام التركي يحمل عبئًا كبيرًا في حقيبته، فهويته الأيديولوجية تجبره على أن يكون طرفًا في النزاع، ولهذا السبب يركز على سؤال "منِ المفعول به؟" أكثر من سؤال "ما الفعل ومنِ الفاعل؟"، أي يروق للناس تحديد مواقفهم بالنظر إلى الشخص الممارَس عليه الفعل ولو كان الأمر الممارس ظلمًا صريحًا، وترى هذه العقليةُ أن هناك من يستحقون الظلم ومن لا يستحقونه، فإذا كنتم لا تقفون معهم في الصف نفسه تجدونهم يروّجون لفكرة "يجب شنْق البعض حتى تتنفس البلاد وتتحوّل إلى حديقة غنّاء"، وعندما نختزل القضية في هذه النقطة ينتشر الظلم من مكان إلى آخر دون توقّف والجميع تحاصره الضغوطُ من كل جانب.

لا يمكن للموقف الديمقراطي التحرّري أن يكون بحاجة إلى البيانات الملتوية التي تبدأ بكلمة "ولكن، إلا، غير..."، كما لا يمكن إظهار أيّ ظلم

بالمظهر الشرعي من خلال الاعتراضات التي تبدأ بعبارة "غير أن..."، وللأسف فإن الإعلام في تركيا يختبئ وراء حججٍ من قبيل "ولكن، غير أن" فيخفون خوفهم ويصنعون أقنعةً لأنفسهم، لكنهم في الحقيقة يختارون طريقًا للانتحار التدريجيّ، ذلك أن الظلم هو الحالة المتخطّية لنوبات الجنون ولا يمكن لأحد أن يتوقّع أين ستقف هذه النوبة، فهذا الحصار الظالم يبدأ من أبعد دائرة وسرعان ما يضيق نطاقه حتى يصل إلى أفراد العائلة الواحدة في أقرب دائرة ليقضي أصحابه على أنفسهم إن عاجلًا أو آجلًا.

تعاني تركيا اليوم مشكلة ضيق التنفّس حتى إن قلوب الناس تُضغَط وألسنتهم تنعقد، والسبب أن المناخ العام ملوّث، فمن يديرون البلاد يُسمّمون الحياة لأولئك الذين لا يُفكّرون مثلهم بالضبط، فنحن نشهد في تركيا اليوم شتى صنوف الإساءة والإهانة والضغوط، فإذا كنت تفكّر مثلهم فليس هناك من هو أفضل منك، ولكن إذا كانت لديك بعض الملاحظات في بعض القضايا حتى وإن كنت تفكر كما يُملى عليك فهذا يعني أنك في خطر، وإذا كانت لديك أفكار مختلفة تمامًا عنهم فلن يعترفوا لك حتى بحقّ الحياة، فترى فرق الرقابة المالية تهاجم مقرات عملك ويلصقون بك تهمًا غير منطقية ويستخدمون أشنع التعبيرات لوصفك، أضف إلى مداهمة فرق الشرطة لمنزلك لتنتظرك في النهاية قاعات المحاكم.

ورغم وضوح المسألة إلى هذا الحدّ تجد من يخرج علينا ويطلق الأحكام بكلّ صفاقة وكِبر من قبيل "ما خطبكم؟! ألا تكفي هذه الحرية الممنوحة لكم فتطلبون المزيد؟!".

تتوالى أكاذيبهم الواحدة تلوَ الأخرى، فما أن تنتهي كذبة حتى تلحق بها الأخرى، كما أن أنصار الحزب الحاكم في تركيا احتلّوا العالم الافتراضي على شبكة الإنترنت كالجنود المرتزقة، وهناك زمرةٌ من الذين ظهروا حديثًا ووصفوا أنفسهم بالصحفيّين يعتقدون أن الوساوس التي تنفثها الوحدات الاستخباراتية في آذانهم أخبارًا وتعليقات فيُطلقون التهديدات هنا وهناك ويلجؤون إلى التعليقات الاستفزازية.

في الوقت الذي وصل فيه ضيق التنفس إلى ذروته في ظلّ هذا المناخ الصعب نجد البعض لا يزالون يُخرجون دفاتر الحسابات القديمة من حقائبهم ويسارعون إلى إيجاد الحجج والذرائع لأنفسهم، فليكن كما يحلو لهم إلا أننا مضطرون لأن نقول إن السيارة لم تعد بها حقيبة للأمتعة ولا محرك للدفع وقد جرى فكّ إطاراتها منذ زمن بعيد وعجلة قيادتها سُرقت منذ وقت طويل ولهذا فلا يمكن أن نقطع مسافة بهذه العربة المدمّرة.

اليوم هو أنسب وقت للتضامن وبناء "صروح" الحرية بردود الفعل الديمقراطية وتوحيد صفوفنا في سبيل إقرار الحقوق والحريات الأساسية، ويجب على الجميع أن يتغلّب على رغباته حتى تستطيع تركيا تخطّي هذه الأمواج العاتية.

إن كانت تهمّكم سمعة تركيا حقًّا...

ظهر أمامنا مشهدٌ عقب الحملة التي شنّتها الشرطة على مقرّي صحيفة "زمان" ومؤسسة "سامان يولو" الإعلاميتين في إسطنبول يوم ١٤ ديسمبر/ كانون الأول (٢٠١٤م)، حيثُ يرجّح الإعلام التركيُّ الصمتَ في مواجهة

"الانقلاب" الذي قامت به السلطات ضدّ حرّيّة الصحافة لأسبابٍ مفهومة حتى إن بعضَ وسائل الإعلام يفضّل أن يبدي موقفًا محبّبًا للعقليّة التي شنّت حملة الدهم على المؤسّستين الإعلاميّتين سالفتي الذكر.

كان هذا هو الخيار الأول في صباح ذلك اليوم وكانت أبعاد القضية مقلقة، بيد أن خبر الحملة ما إن أذيع في العالم حتى أفضى إلى ردود فعل كبيرة، وبدأت القنوات والصحف ومواقع الإنترنت ووكالات الأنباء العالمية تتابع هذا الحدث وتنقل إلى قرّائها ومشاهديها مدى ما وصلت إليه شراسة أولئك الذين احتموا بصلاحيات الدولة وسلطانها، ولا تزال وسائل الإعلام هذه تنقل الصورة إلى متابعيها.

لقد قلنا صباح ذلك اليوم: "لا تقدِموا على هذه الخطوة فهذا الظلم سيفضح تركيا أمام العالم"، ولكن هيهات! فالغضب يأسر العقل وإذا بدأ الظلم يلبس تاج العدل نشهد فضيحة لا مثيل لها...

لا يمرّ يوم إلا ونتلقى طلبات مقابلة تلفزيونية أو كتابة مقال من أكبر الصحف والقنوات التليفزيونية حول العالم، فنحن أمام شغف وتضامن مهنيٍّ في كلّ دول العالم من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى ومن أوروبا إلى أمريكا، ولقد تأثرنا كثيرًا بالتضامن المهني الغربي والاجتهاد العربي، وإذا كان الوضع كذلك فنحن من جانبنا (جميع المسؤولين بصحيفة زمان) بدأْنا نرحّب بالعروض كافّة، وهناك من لا يعجبهم هذا الوضع، فما هي حجتهم؟ حجتهم هي أننا نشتكي تركيا إلى الخارج حسب رأيهم؟

أرى أن هناك فائدةً في أن نذكّر الذين يعتقدون أن تركيا ستبقى حبيسة الدهاليز بسبب ضيق الأفق ببعض الأمور:

أولًا: لم يعد هناك شيء اسمه "الداخل والخارج" في العالم المعاصر اليوم، إذا شننتم حملة على المؤسسات الإعلامية في عصر الاتصالات ستقوم الدنيا ولن تقعد.

ثانيًا: إننا نكتب ونقول في أيّ مكان ونتحدّث عمّا نقوم به في تركيا، وأكبر مطالبنا هو إزالة المخاوف التي أعربنا عنها بصدقٍ إزاء الأخطاء التي تستهدف الحريات.

ثالثًا: يظهِر العالم تضامنًا مع حرّيّة الصحافة دون أن ينسحق تحت أحكام مسبقة أو تُهَم لا أساس لها، فبدلًا من أن نشعر بالامتعاض جرّاء ذلك علينا أن نسأل أنفسنا لماذا نصير دائمًا أسرى للهواجس؟

رابعًا: هل خرجت صحيفة في تركيا لتقول: "تعالوا اكتبوا ما شهدتموه في هذه العملية لدينا في صحيفتنا" ولم نستجب نحن لدعوتها؟ أو أن أحدهم خرج علينا ليقول "تعالوا عبّروا عن هذا الظلم الذي مررتم به على شاشاتنا"، ونحن قلنا "إننا عازمون على الحديث حول هذه القضية مع زملائنا من خارج تركيا فقط"؟ لم يحدث شيء من ذلك.

وأريد أن أقول شيئًا أخيرًا إلى أولئك الذين لا يعرفون أن الفصل بين الصحافة الداخلية والصحافة الخارجية يعتبر مصطلحًا قد عفا عليه الزمن: لا يمكن لأحد أن يدير دولة عن طريق غلق أبوابها في وجه العالم الخارجي وتحويلها إلى سجنٍ جماعيّ، ولو خرج علينا أحدهم ليقول "أنا أستطيع إدارة دولة كهذه" فلن يصدّق أحدٌ حولَ العالم مثل هذا الهراء،

فمَن يخرج عن نطاق القانون العالمي سيكون قد فضح نفسه في الداخل والخارج، وحينها اقرؤوا على هذه الدولة السلام.

وإذا كنا نريد ألا نعيش مصيبة كهذه مرةً أخرى، فعلينا أن نتّجه إلى مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية التعدّدية القائمة على المشاركة لا إلى الفساد والظلم والاضطهاد والقمع.

obeikandl.com

"إن علاقات الدولة والفرد والمجتمع في تركيا لم تستقرّ بعد في مسارٍ ديمقراطيٍّ وقانونيٍّ؛ وهو ما يستدعي بالضرورةِ السؤالَ: ما الدولة، ما سبب وجودها، وبخدمة مَنْ هيَ مكلّفة، ومِن أين يبدأ وينتهي حدُّ تدخُّلها في حياتنا؟".

إذا لم يدرك المظلوم ما تعرّض له، فكيف يكون الحال؟!(١)

نقل الكاتب الصحفي التركي "أُورْخَانْ كَمَال جَنْكِيزْ (*Orhan Kemal Cengiz*)" قبل عدّة أيام حادثةً جميلةً تستوجب الوقوفَ أمامها وإمعان الفكر فيها، حيث تمّ استدعاء أحد المواطنين الأتراك للإدلاء بأقواله في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، كان ذلك في تلك الأيام المظلمة التي شهدت الكثير من حوادث إحراق القرى في جنوب شرق تركيا.

وأخذ القضاة يسألون هذا المواطن البريء المظلوم: "هل تعاملوا معك بصورة سيئة؟" وأجابهم المواطن الذي شهد أنواع الظلم كافّة "حاشا! لم أر أيّ نوعٍ من أنواع الظلم؛ فأنا راضٍ عن تصرّفات دولتي"، إلا أن هيئة المحكمة اندهشت من ردّ المواطن، لكنها سرعان ما أدركت الحقيقة بمجرّد توجيه أسئلة تفصيلية أظهرت الصورة الواضحة للموضوع، وبعدها

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٠ يناير ٢٠١٥م.

obeikandl.com

أخذ المواطن يروي كل شيء بالتفصيل بدءًا من ملابسات اعتقاله بدون محاكمته أو تقديم أيّة أدلّة ملموسة لإدانته وكيف تمّ احتجازه في غرفة مكسّرة نوافذها لعدة أيام في عزّ الشتاء، وحينئذ بدأت تنجلي وتتكشّف صورة مشهد الظلم الأليم.

إن حال بلدنا يشبه الواقعة التي ذكرناها آنفًا؛ إذ بات الناس يتعرّضون للظلم والغدر والخيانة إلا أنهم عاجزون في معظم الأوقات عن إدراك الأعمال الوحشيّة والفظيعة الممارسة عليهم بسبب مشاعر التقديس والتخويف والترهيب المغروسة في عقلهم الباطن منذ أمدٍ بعيدٍ، ويبدو أن القيَمَ المغروسةَ في اللاوعي التي تقدِّمُ الدولةَ كأبٍ يسوّغُ ويبرّرُ البعضُ شدّها للأذن وصفعَها للوجوه، وهذه العقلية تدفع المواطن ليفكّر على النحو الآتي: "أليست هي الدولة! إن تضربِ المواطن فمن فرط حبِّها له، وإن توبّخْه فمن فرطِ حنانِها عليه".

غير **أن علاقات الدولة والفرد والمجتمع في تركيا لم تستقرّ بعد في مسارٍ ديمقراطيٍّ وقانونيٍّ؛ وهو ما يستدعي بالضرورةِ السؤالَ: "ما الدولة، ما سبب وجودها، وبخدمة مَنْ هيَ مكلّفة، ومِن أين يبدأ وينتهي حدُّ تدخُّلها في حياتنا؟"** يرى بعض الأشخاص المعتوهين أن الدولةَ مثل الإله -حاشا لله- ولهذا قد نجد حِكمًا وأقوالًا مأثورة لم ينزل الله بها من سلطان من قبيل: "لا تشرك مع الحكومة أحدًا"، لدرجة أنه وصل الحدّ إلى لجوئهم للحصول على الفتاوى المسوّغة لـ"قتل الأخ"؛ تلك التي شاعت في عصر الأمراء والملوك فضلًا عن تدمير الديمقراطية في علاقة الفرد والمجتمع بالدولة، وما هي النتيجة بعد كلّ ذلك؟ طبعًا ظلم مريع تتنوع ألوانه وأنواعه.

وفي الوقت الذي يشير فيه هذا الوضع المجانب للعقل والمنطق إلى عقلية الحكم أو الإدارة المعلولة بالتسمّم بالقوة والغطرسة من ناحية، من ناحية أخرى يكشف الغطاء عن الأفراد الذين لا يدركون حقوقهم الشخصية، ولهذا لا يتأسّس نظام شفاف عادل ونزيه، ولا تتسلم زمام الأمور في البلاد الحكوماتُ الخاضعة للمُساءلة والرقابة، وتُسدّ الأبواب على المؤسسات الرقابية الديمقراطية، كما أن المواطن لا يستطيع القول للذين يرتكبون جرائم الفساد والرشوة والاختلاس والتربح الفاحش وغيرها: "أنا زعيم هذه الدولة، إنك تزاول عملك بضرائبي، وأنت مضطر لاستخدام الموارد بصورة جيدة والانصياع لما ينصّ عليه الدستور والقوانين، ولا يمكنك تهميش أيّ شخص قطّ أو إحداث استقطاب بين أفراد المجتمع".

لا يتسنى للمواطن أن يراقب ويحاسب أعمال دولته؛ لأنه يفتقر إلى الوعي الضريبي، ولأن المعارضة -المتمثلة في الأحزاب والمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام- المنوط بها مهمّة متابعة ومحاسبة الدولة الطاغية تقفُ عاجزةً عن تفسير شرعيةِ وضرورة وجودها وإيضاح ثقافة وممارسات مساءلة الدولة بما فيه الكفاية، نجد أن حكوماتٍ منفلتةً تأتي إلى سدّة الحكم تباعًا.

وبالأمس كان بعضهم يكيلون المديح والثناء لـ"القادة العسكريين أصحاب الأمر والنهي في البلاد"؛ أما اليوم فنجد بعضهم يدافعون مستميتين عن نظام الاستبداد والقمع لمجرد أنه يستند إلى "صناديق الاقتراع" فضلًا عن أنهم يسوقون حججًا وذرائع "إسلامية" لإثبات صدق دعواهم.

بـالله عليكم! انظروا حولكم وأصيخوا السـمـع لأصـوات المظلومين قبـل أن يأتـي الـدور عليكـم؛ وعندهـا سـتتّضح لكـم الصـورة الحقيقية وسـترون أن الجميـع قد تم تصنيفه حسـب توجّهاته وانتماءاته السياسـية والدينية، وتم إقصاؤه وتهميشـه في المجتمـع، ولعل الجنون المشهود في التصنيفـات التي تمّ الكشـف عنها الأسـبوع الماضي يكفـي -بل ويزيد- لتوضيـح كيـف أن القضية تحولت إلـى حملة مطاردة الناس كمستشـفى مجانيـن تضـمّ جميـع طوائف الشـعب، أي إن الحكومـة أصبحت تلصق التهـم بـكل مـن لا يتبنّى أفكارهـا ولا ينتمي إلـى مذهبها مثـل "القوميين واليساريين والعلويين... إلخ.

وأخيـرًا أتحـدى وأقـول إن كان هناك من يزعم أنه شَـهِدَ من قبلُ هذا القدرَ من الرقابة التعسّفية لموظفي الضرائب على المؤسسات والشركات فليخـرج علينا بشـجاعة وليقل ذلك أمام الجميـع، فالحزب الحاكم بات يهـدّد جميـعَ الذيـن لا يبايعونـه ولا يدخلون تحـت لوائـه وإمرته، ومن المسـتحيل ألا تتحـوّل هـذه المعاملة الشـنيعة لقضيّـة كبيـرة يُحاكَم فيها العديدُ من البيروقراطيين أمام القانون وعلى رأسهم مسؤولو وزارة المالية.

obeikandl.com

"نحن أمام شكل من أشكال الإدارة يعتمد على التعسّفية وينقاد لرطانة البلطجة الجوفاء، فأين المعايير الديمقراطية؟ ألغي العمل بها منذ زمن بعيد، وأين المبادئ القانونية؟ وضعوها في الثلاجة".

هذه الطريقة في الإدارة غير صالحة حتى لإدارة قرية[1]

أطرح سؤالًا بسيطًا جدًّا: ما هو المعيار الذي يعتمده حزب العدالة والتنمية في إدارة دفّة الحكم في تركيا؟ أهو الدستور؟ أم القوانين؟ للأسف، فالحزب لا يدير البلاد وفق أي من المعايير المذكورة!

نحن أمام شكل من أشكال الإدارة يعتمد على التعسّفية وينقاد لرطانة البلطجة الجوفاء، فأين المعايير الديمقراطية؟ ألغي العمل بها منذ زمن بعيد، وأين المبادئ القانونية؟ وضعوها في الثلاجة، حسنًا؛ فعلى أساس أي معيار أو مبدإٍ يدار هذا البلد الجميل؟ طبعًا يدار وفق رغبات السادة واللوردات وأبنائهم ونوبات غضبهم وأطماعهم وما إلى ذلك من شهواتهم!

إليكم بعض الأمثلة التي تجسّد ما أقوله: يخرج أعلى مسؤول بالدولة، رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان"، في جولة إفريقية، ويطلب ممّن التقاهم من المسؤولين المحلّيين إغلاق المدارس التركية العاملة هناك، ثم يعدهم ويمنّيهم بقوله: "أغلِقوها لنفتح مدارس جديدة بدلًا عنها"، فبأي حقٍّ يقول ذلك؟ أليست هناك مسؤولية قانونيّة تترتّب على توليه

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٧ يناير ٢٠١٥م.

أعلى منصب في الدولة؟ وإلى أي صلاحيّات منصوص عليها في الدستور أو القوانين تستند حتى تذهب إلى هذه البلاد البعيدة وتطلب من مسؤوليها إغلاق هذه المدارس التي بذلت الجمعيات المدنية الخاصة أقصى ما بوسعها لإقامتها من أجل أبناء هذه البلدان؟

«قصاصة الورق» المحظورة

يا له من وضعٍ مأسوي أن يفكّر رئيس الوزراء أو أعضاء حكومته بالمنطق نفسه! أيُّ قانونٍ يُعطي الحقَّ لموظّفٍ مهما كان مركزه أن يُضيّع جهودَ أحد المواطنين؟ أيّ معيار وأيُّ إنصافٍ وأيُّ اعتقادٍ وأيُّ ضميرٍ هذا؟!

كنّا نشهد احترامًا للقانون والنظام العام -إلى حدٍّ ما- حتى في أيام الانقلابات العسكرية؛ فعلى الأقل كانوا يحترسون من الخروج عن الحدود القانونية، وللعلمِ؛ فإنّ المشكلةَ لن تُحلَّ بأن يقول السيد أردوغان "أنا لستُ رئيس جمهورية عاديًا"، لأنّ الطرف المقابل سيردّ على الفور بقوله "وأنا أيضًا لستُ مواطنًا عاديًا"، ثم ما يلبث المواطن أن يستخدم حقّه الديمقراطي الأساسي، أي لا يصمت أبدًا!

نعيش في تركيا حاليًّا حالةً من الترهيب التمييزيّ، إنّهم يهدمون جدران المدارس المتّهمة بقربها من حركة الخدمة ويفكّون لافتاتها، ويرسلون المفتّشين ليقوموا بعمليّات دهمٍ ضدّها، فما معيار هذه العملية؟ المعيار هنا الحسد والحقد الذان يعصفان بداخل أصحاب الأطماع ويأكلان قلوبهم كما تأكل النار الحطب مما ينتج عنهما عمليّةُ إقصاءٍ تهزّ الضمائر.

هنـاك وجه آخر للصورة: على سـبيل المثال، يصـرخ أحد المواطنين بعدمـا صـودرت أرضه عقب قيام السـيد بـلال؛ نجل الرئيـس أردوغان، بعملية استكشـاف لها، فينقلون ملكية منشـآته التي تبلـغ من العمر سـبعةَ عشـر عامًا ذاتَ صباحٍ إلى بلال أردوغـان تنفيذًا لحكم محكمة، فكم من قطـع الأراضي والمنشآت نُقلت ملكيّتها إلى الأبناء والأصهار وأصدقائهم (عبر الأوقاف والجمعيات)؟ فإذا كان هناك من يعرف تفاصيل هذه العملية فليتفضّل وليخبرنا وفق أيّ معيارٍ جرت هذه العملية؟

صرخَـتْ أمـام عدسـات الكاميـرات أمُّ علـي إسـماعيل الـذي قتلته الشـرطة: "هـل كان يجـب أن تكون نفسُ ابني رخيصةً إلـى هذه الدرجة؟ هـل هـذا عدلكم؟!"، إنّ هذه الأم الثكلى لم تسـتطـع أن تنظر إلى مشـهد ضرب ابنها رغم مرور وقتٍ طويلٍ على ذلك.

امتلأت عيناي بالدموع لما رأيتُ هذه الأمّ ثكلى على فراق ابنها، فأي أم تستطيـع أن تنظر إلى مشاهد قتلِ فلذةِ كبدِها؟ أليس من الغرابة والعجب وعدم إحقاق الحق أن تكون عقوبةَ القتل المشؤومة هذه هي السجن عشرَ سـنوات بينمـا تُطالـب النيابة بحبـس الصحفية "صدف كَابَـاشْ (*Kabaş*)" خمس سـنوات بسـبب تغريدة نشـرتها علـى موقـع التواصـل الاجتماعي "تويتر"!!؟ خمس سنوات من السجن لتغريدة على "تويتر"، وعشر سنوات من الحبس لارتكاب جريمة قتل! ما هذا!؟ كتبت الصحفية "كَابَاشْ" عبارةً مثيرةً على "تويتر"؛ إذ قالت: "كما أننا نذهب للاستجواب كذلك فليذهب بلال أردوغان إلى النيابة للاستجواب" فيا للعجب والأسف؛ كانت عقوبة هذه التغريدة السجنَ خمس سنوات!.

إن القضيـة ليسـت لها علاقة ببـلال، الذي أعلنه البعـض وليًّا للعهد، أو حتـى بوالـده الرئيس أردوغان، بل إن ما يدمـي القلوب هو أن القانون يسـري على أصحاب النفوذ والسـلطة بشـكل مختلف عما يسري به على الأشخاص العاديين!

مـا إن ظهرت المحاضر الرسـمية الخاصة بالشـاحنات التابعة لجهاز الاسـتخبارات الوطني التركي حتى أصدرت المحكمة حظرًا في منتصف الليـل، يـا الله علـى حـال مـن نشـروا "الوثائق السـريّة"! وقد خـرج نائب رئيـس الوزراء "بُولَنْتْ آرِينْـجْ (*Bülent Arınç*)" ووصف هذه الوثائق بأنها "قصاصـات ورق"، طالمـا أن هذه الوثائق عبارة عـن قصاصات ورق، إذًا فلماذا يُفرض حظرٌ بحكم محكمةٍ على نشرها!

كان رئيـس هيئة أركان الجيش التركي الأسـبق "إِيلْكَرْ بَاشْـبُوغْ (*İlker Başbuğ*)" أطلـق الوصف نفسـه (قصاصات ورق) علـى وثيقة من الوثائق عندما كان في منصبه، ولا تنسـوا أن هناك أشـخاصًا اعتُقِلوا وسُجِنوا حتى دون أن تكـون هناك أي "قصاصات ورق" تدينهم، وهو ما يعني أنه عندما تخـصّ القضيّـةُ شـخصيّةً مرموقةً بالدولـة تتحوّل أكثر الوثائـق قيمةً على الفـور إلـى "قصاصات ورق" عديمةِ الأهميـة، فالدولة هي الدولة القديمة التي لم تتغيّر، والعقلية هي العقلية السابقة التي لم تتبدل، أين تصريحاتهم التـي صدّعـوا بها رؤوسـنا عندمـا كانوا يقولـون: "لن يكون هنـاك قانون للسادة واللوردات، بل ستكون سيادة للقانون"؟!

لقـد أصـدروا تعليماتهم لمنـع التحقيقات في ملفات الفسـاد بالرغم من وجود عشرات المعلومات والوثائق والمستندات القانونية، كما أغلقوا البـاب عـن طريق ممارسـة الضغوط أمام إحالـة ملفات الـوزراء المقترنة

أسماؤهم بالفساد إلى المحكمة الدستورية العليا، إن الذين يقدّمون ما سوّده رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" على ورقةٍ أو قُلْ على "منديل" في فندق كـ"دليل" ثم يحاولون سلخَ قانونيّة كونه دليلًا ملموسًا ويُروّجون أنه غيرُ صالحٍ للاستنادِ إليه في التحقيق؛ نراهم يصدرون الأحكام جزافًا على مكافحي الفساد من الشرطة والمدعين العموم دون أن يكون هناك أيُّ دليلٍ ملموس، فلماذا؟!

كانت المحكمة قد أصدرت حكمًا يخصّ المنشأة المخصّصة لوقف الصحفيّين والكتّاب الأتراك، وأوقفت الإجراء التعسّفي المتّخذ ضدّها، لكن هناك بعض الأشخاص الذين يدّعون أنهم مسؤولو المديريّة العامة للأوقاف لم يسمحوا بتطبيق هذا الحكم، بل إنهم لجؤوا إلى استخدام القوة الخشنة لمنع ذلك، ومن ثم يخرجون قائلين: "لا نعترف بحكم المحكمة"، وهل بقيت أية جدية للحكومة كي تستطيع أن تقول لهؤلاء: "العفو! من أنت حتى لا تعترف بحكم المحكمة؟"، ولا يخفى على أحدٍ كيف وصلنا إلى هذه المرحلة.

ألم يقل من يحكمون تركيا بشأن انتخابات المجلس الأعلى للقضاء "يمكن أن نعلن أن هذه الانتخابات غير قانونية إن لم تسفر عن النتائج التي نريدها"؟ ألم يقل رئيس الجمهورية أردوغان عقب رفع الحظر الذي كان مفروضًا على موقع "تويتر": "لا أحترم قرار المحكمة الدستورية"؟ ألم يقل وزير الداخلية عندما كان يعمل مستشارًا "لا داعي لحُكْمِ المحكمة، اكسروا الباب وألقوا القبض على ذلك الرجل... فلا تخافوا من النيابة، فإن استلزم الأمر سنصدر قانونًا يحميكم من توجيه أي اتهام لكم"؟

تعليق العمل بالدستور في تركيا

نأمل أن يعتبرَ أولو الألباب من الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة "ديار بكر" الواقعة جنوب شرق تركيا: تقطع شركة توزيع الكهرباء والتي تُسمّى "دَدَاشْ (*DEDAŞ*)" الكهرباءَ عن مبنى البلدية، فتردّ البلدية بحفر خنادق عند بابين من أبواب الشركة وتتخذ قرارًا بـ"تشميع مجاري المياه غير القانونية" التابعة لشركة الكهرباء، وتقول رئيسة بلدية ديار بكر "جولتان كيشاناك (*Gültan Kışanak*)": "إن شركة الكهرباء "دَدَاشْ" حينما قطعت الكهرباء عن مبنى البلديّة فعلت ما يوازي قطع الطريق، فلذا نحن نعاقبهم بتشميع مجاري مياه شركتهم غير القانونية ونحفر حولهم الخنادق".

هذا ما فعلته مدينة ديار بكر، فهل ستسكت مدينة "مَارْدِينْ (*Mardin*)" المجاورة لها؟ بطبيعة الحال لا، فردّت بلدية ماردين على قطع شركة "دَبْسَاشْ (*DEPSAŞ*)" لكهرباء المضخات المسؤولة عن ضخّ مياه الشرب بالمدينة بحفر خنادق أمام مباني الشركة بعدما أعلنت أن هذه المباني "بُنيت بشكلٍ مخالفٍ للقانون وبدون تراخيص"، وهناك أحكام صادرة عن المحكمة، لكن أحدًا لا يضعها في اعتباره.

ويمكن أن نسرد مئات الأمثلة من هذا النوع، نرى جميعًا أنه لم تعد هناك ثقة في القانون في تركيا، وكان الكاتب "طه آكيول (*Akyol*)" قد وجّه انتقادًا ذا مغزًى إلى المجلس الأعلى للقضاء يتعلّق بكثرة تعيين العاملين في السلك القضائي في مدّة قصيرة؛ إذ قال: "لقد انتهك المجلس الأعلى للقضاء اللوائحَ الخاصّة به"، وهو محقّ في ذلك وهو لا يُعتبر واحدًا من أبرز الكتّاب الأتراك فحسب، بل هو -في الوقت نفسه- قانونيٌّ ثابتٌ على مبادئه لم يفقد موضوعيّته في أيّ وقتٍ قطّ، فنداؤه هذا موجَّهٌ لإنقاذ

القانـون في تركيا، وفَوَرَانُـه هذا من أجل إقرار العدل فقط، فهل يمكن أن ننظـر بعيـن التفاؤل إلى عاقبـة تركيا إذا لم يراعِ حتى القانونيون الدسـتورَ والقوانين المعمول بها؟

للأسـف، فـإن انتهاك القانـون أصبح عادةً ونظامُ الشراسـة طريقةً في الحكم، لقد علّقوا العمل بالدستور، وجعلوا القوانين تحت أقدامهم، فإذا انتهك القائمون على حكم البلاد القوانين باستمرار وانتشرت التعسّفيّة في كلّ مجالات الحياة ألا تتشوّش الأذهان وتتألم الضمائر؟

إذا أردتـم أن تحكمـوا حتى قرية فعليكم أن تتبعوا قانونًا محدّدًا، وإذا رغبتم في إدارة الوضع على حسـب هواكم، فلا شـكّ في أنكم ستضعون أنفسـكم محلّ تسـاؤل باسـتمرارٍ، إن نظام العدل هو الذي يُحيي الدولَ، وهو مكلَّف بالمسـاواة بين المواطنين كافّـة، وما يخالف ذلك يُعتبر ظلمًا بيّنًا لا يمكن أن تعمّر البلاد وتنهض به...

عملية فضْح تركيا أمام العالم

يعانـي رئيـس الـوزراء التركي "أحمـد داود أوغلو" وبعض مسـؤولي حـزب العدالة والتنميـة حالةً من الكآبة تُدمي القلـوب، ففي الوقت الذي يشـدّدون فيـه على فكـرة "الكيان المـوازي" بشـكلٍ غير متّـزنٍ ومخالفٍ لمبـادئ الحـقّ والحقيقـة، فقط من أجـل إرضاءِ مَنْ في القصر الرئاسـي، نشهد تنفيذ إجراءاتٍ متتالية من شأنها فضْح تركيا أمام العالم بأسره.

أذكر على سـبيل المثـال أن جميـع التصريحات التـي يُدلي بها "داود أوغلو" بشأن حرية الإعلام هي بمثابة "فضائح" بكلّ ما تحمل الكلمة من

معانٍ لأنها ليس بينها وبين الواقع أدنى علاقة، ولهذا السبب فهو غير قادر على إقناع العالم.

تسعى السلطة الحاكمة في تركيا إلى فرض التمييز القسريّ والإقصاء وتكميم الأفواه على الإعلام بوتيرةٍ لم نشهد مثلها من قبل، فمَن سيقتنعُ بوجود حرية إعلام في تركيا عبرَ بعض التصريحات "الوردية" الخيالية في وقتٍ تتعرّض فيه المؤسّسات الإعلامية كافّة لحملاتٍ شرسة وضغوط كبيرة؟! الوضع واضح للعيان!

هل بمقدورهم إقناع أوروبا بأبسط وقائع التمييز الإعلامي التعسّفي التي تحدث في تركيا؟ مَن سينخدع بهذه اللعبة الرخيصة؟ لم يتورّعوا عن قول كل شيء عندما كان العسكر يقومون بذلك، لكنهم اليوم يفعلون ما هو أقبح من ذلك، ومِن أجل ماذا؟ من أجل لا شيء!

وهذه هي الأزمة الأخيرة: تعدّ حزمة قوانين جديدة لعرضها على البرلمان، نعرف أن رئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو" قال: "لن يكون هناك حزمة قوانين بعد اليوم"، ذلك أن نائبه "بُولَنْتْ آرِينْجْ" قال: "لا نسعى لإدراج مصطلح "حزمة القوانين" في أدبيّات التشريع التركي، بل سنلغي هذا من أدبيّاتنا، وآمل ألا تروا مشروع قانون يتضمّن العديد من المواد، فهذه تعليمات السيد رئيس الوزراء".

لا يُعرف مَنْ وكيف يحكم تركيا! فإن الأرنب الذي أُخرج في الدقيقة الأخيرة من القبّعة معلومٌ للجميع: توسيع نطاق المحظورات المفروضة على الإنترنت بحجة "الأمن القومي"، فالحكومة قادرة بشكل أكثر راحة عن أيّ وقتٍ مضى على "إغلاق مواقع إليكترونية بالكامل"، هذا فضلًا

عـن أن باسـتطاعتها إصـدار قرار بالحظر دون الحاجة إلـى حكم قضائيّ، وسـيكون بمقـدور الوزير ورئيس الـوزراء إصدار قرار إغـلاق أيّ موقـع خـلال أربـع سـاعات، ليعـرَض القـرار على القاضـي للموافقـة عليه في غضـون أربـعٍ وعشـرين سـاعة، ويبدو أن هذا يتناسـب مـع أكثر وسـائل الإعلام "حريةً" حول العالم.

آه يا أستاذ "أحمد داوود أوغلو" آه! لقد استمعت إلى عَقْدِكُمُ المقارنةَ بيـن الآلـة الكاتبـة والإنترنت مـرّاتٍ عديدة عندما كنت تقـول: "لما كنت أكتب رسالتي على الآلة الكاتبة، كان "حسني مبارك" رئيسًا لمصر، وعندما ظهـر موقـع فيسـبوك كان مبـارك لا يزال فـي منصبه، غير أنـه لم يتحمل ظهـور تويتـر"، فهل تتذكّـر تصريحاتك فـي الماضي بحـزن عندما تحظر موقـع "تويتر" الآن؟

يَسـتخدم مَـن يحكمـون تركيا إدارتهـم في طريق زيادة وطـأة القبضة الأمنية وليس في طريق الحرية، لتزيد ميولهم الاسـتبدادية للمحافظة على الوضـع الراهن، أما عامة الشـعب فيشتاقون إلى الشخصيات التي رسمت صور رجل فكر بفضل انفتاح فكرها ومواقفها التحرّريّة ومنطقها السـديد، فهـل بأيدينـا ألا نحـزن على ما آلَ إليـه حالُنا؟ إنهم لا يفضحون أنفسـهم فحسب، بل يفضحون تركيا أيضًا!

obeikandl.com

"عندما تبين تورّط بعض عملاء الاستخبارات في جرائم أصدروا قانونًا خاصًّا وربطوا التحقيق معهم بشرط تصريح خاص، واعتبر البعض ذلك مخرجًا لهؤلاء؛ أجل، صحيح يمكنهم إنقاذ أنفسهم لبعض الوقت من خلال هذا النوع من القوانين، بيد أن الجريمة ستظل جريمة على الدوام، وستظل تلازم المجرم كظله ويخيم عليه كالكابوس في يوم من الأيام".

لماذا تخافون ما دمتم لا ترتكبون الجرائم؟[1]

أرجو منكم أن تُلقوا نظرةً على مواد القانون التي يناقشها الرأي العام في تركيا منذ أشهر فسترون أن أغلبها يهدف إلى إلغاء تصنيف جريمة ما ضمن الجرائم تفاديًا للعقوبة المنصوص عليها في الدستور أو القوانين، إذ يريدون إنقاذ الناس الذين تمّ دفعهم ليكونوا "مجرمين" عن طريق الحُزم القانونيّة الجديدة، وهذا يعني أن الفريق الذي يحاول تنفيذ عملية الإنقاذ هذه يعرف الجريمة المرتكبة حاليًا ويعرف كذلك مرتكبيها، لكن هل يمكن لجهاز الدولة الذي فككوه قائلين "إن لم تكن هناك قوانين فاستحدِثْها" أن ينقذَ أولئك المتآمرين وأصحاب المكائد بهذه الطريقة الغاشمة؟ بالطبع لا! لا يمكن! والسبب أن مَن يرتكب الجرم ومَن يحرّض عليه يخضعان بالضرورة يومًا ما وبصورةٍ حتمية للمحاسبة والمحاكمة.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣ فبراير ٢٠١٥م.

إن محاولـة الحـزب الحاكم في تركيا إغراق "بنك آسـيا" أمرٌ مخالفٌ للقوانين، ولا شـكّ في أنه ارتكب جريمةً كلُّ من ألقى بيانًا متهوّرًا بشـأن هـذه القضيـة، وأذاع هـذه الادعاءات غير المعقولة على شاشـات التلفاز، ونشَـرَ الأخبار والمقالات من أجل إغراق بعض المؤسّسـات، وأجبر بنكًا علـى الإفلاس من خـلال إجراءات مخالفة للقانون، فمن ارتكبوا الجرائم بشـكلٍ متهوّرٍ فـي الماضي يبحثـون اليوم عن حيلة للخـروج من المأزق الذي وقعوا فيه.

إنهـم لا يحاولون تبرئة الإجراءات والممارسـات غيـر القانونية لهيئة الإشـراف على العمل المصرفي وهيئة سـوق المال فقط من خلال قانون رأس المـال الجديـد، وإنما يحاولون تبرئة الإعلام المؤيد لهم وللحكومة أيضًا، فالذين مارسوا الضغوط على كبار الموظفين، والذين خضعوا لهذه الضغـوط، والذين نشـروا أخبـارًا متضاربـة ومفبركة، كل هـؤلاء ارتكبوا جرائـم ولا يمكـن أن ينقذهـم أيُّ قانون من قبضة العدالـة ولن يغفرَ لهم التاريخ كذلك.

أذكـر مثالًا آخر: لقد أجروا تحقيقات قضائيّة وإدارية في جهاز الأمن عقب الكشـف عن فضيحة الفساد والرشـوة من أجل أن يستطيعوا تصفية بعض الكوادر، وقد أطلق سـراح الأغلبية الساحقة ممن مثلوا أمام القضاء بالرغـم مـن الاسـتعراض والضجّـة التي أثاروهـا أثناء عمليـة الاحتجاز، أمـا المعتقلـون منهـم فينتظرون المحاكمـة لعدم كتابة لائحـة الاتهام إلى الآن، والذيـن نحّـوا مبـدأ "القاضي الطبيعـي" جانبًا وعلّقـوا العمل بنظام العدالة عندما فشلوا في الوصول إلى النتائج التي كانوا يرجونها رغم كل الضغوطـات التي مارسـوها على العاملين بالسـلك القضائـي بادروا هذه

المـرة إلى فـرض غرامات من خـلال تحقيقات إدارية، ويعـرف الجميـع عيانًـا بيانًـا مَن الـذي يدفـع المفتشـين لهـذا وكيف يُفعل ذلـك، ولا حدّ ولا حسـاب للعقوبـات الجائرة، وقد ظهر في العديـد من التقارير أن هذه العقوبـات سياسـيّة وليسـت قانونيّة وأن المفتّشـين تجـاوزوا صلاحيّاتهم وصاروا يتصرّفون كالمحاكم.

مـاذا يعنـي هذا؟ يعني أن عـدم الاعتراف والالتـزام بالقوانين والنظام أدى إلـى إشـراك "منفذي الأوامر" فـي الجرم، والآن يبحثـون عن طريقة لحمايتهـم، فيوزّعـون عليهـم ألقابًـا، ويقدمـون لهـم مناصـب تصونهم، ومـن الواضح ما هو سـبب كون معظم مدراء الأمـن المعيّنين مؤخرًا من المفتشين، وهل تظنّون أنه عندما تعود المياه إلى مجاريها لن يحاسَب مَن ارتكبوا جرائم إضافةً إلى مَن كلّفوهم بذلك؟

لا يمكن أن تُنسـينا المـوادُ الوقائية التي وضعوها فـي الحزمة الأمنية أولئك الذين ارتكبوا الجرائم في حقبة انتُهِكت فيها كل القوانين.

تبرئة المتهمين في تركيا بحزم القوانين

ظهـر أننـا علـى أعتاب مرحلـةٍ جديدة فـي الوقت الحالـي من خلال رسـالة أرسـلها أحد مديري الأمـن إلى الكاتب بصحيفـة "يني جاغ (*Yeni çağ*)" التركية "أحمد طاكان"؛ إذ ينقل مدير الأمن جميـعَ التفاصيل الخاصّة بأحد الاجتماعات مِن اسـم المكان والمشـاركين ومواد الأجندة وما إلى ذلك، وتُظهِر الفكرة الرئيسـة التـي تم التوصل إليها في ختام الاجتماع أن الدولة تستعد لتنفيذ سيناريو مرعب، إذ يؤكّدون لمجموعة من مديري أمن مـن الدرجة الثالثة والرابعة بلـغ عددهم خمسـةً وأربعين شـخصًا اختيروا

من داخل جهاز الشـرطة أن مفاوضات السـلام الخاصـة بالقضيّة الكردية قـد وصلـت إلى طريق مسـدود وأنه وقـع الاختيار على نـوع من الكفاح "الدامـي"، ويفيدون بـأن التعيينات الجديدة تسـتهدف تحقيق هذا الهدف ويشـرحون المهام الجديدة للشـرطيين الأربعة والخمسين ويصدرون لهم تعليمات بـ"الهجوم الكاسر دون هوادة"!

ويَـرِدُ في هذه الرسـالة التـي تتحدّث عن هذا السـيناريو المخيف مَن تـرأَّس الاجتمـاع ومَـن شـارك كمحاضر، وقـد حضر الاجتمـاع عددٌ من المسؤولين الأمنيين الذين جاء في مقدمتهم مساعد مدير الأمن "مصطفى جُولْجُو (*Çulcu*)" وسائر مساعدي مدراء الأمن الآخرين، ومسؤولو وحدة مكافحـة الإرهـاب والاسـتخبارات والقوات الخاصـة ومكافحة التهريب وغير ذلك، كما ترد أسماء مثل المدير العام للأمن "جلال الدين لكاسيز" ومساعده "زكي تشاتالكايا".

لقـد كتـب "طـاكان" كل هـذه التفاصيـل يـوم ٢٥ يناير/كانـون الثاني (٢٠١٥م)، ولم يأتِ أيُّ ردٍّ رسـميّ إلى اليوم؛ إذ لا نرى من يولي اهتمامًا لهذا الادعاء المفزع حتى أولئك الذين يجلسـون على طاولة المفاوضات مـع الدولـة ويتسـاومون معها في شـأن "القضيـة الكرديـة" و"مفاوضات السـلام"، أليـس الأمـر عجيبًا ومثيـرًا؟ فهل يتـورّط المسـؤولون الأمنيون فـي أحـداث ظلاميّة قائلين: "إنقاذ الوطن بيـن أيدينا" كما كان الوضـع في تسـعينات القرن الماضي؟ وإن تورطوا مجدّدًا في مثل هذه الأحداث فمن ذا الـذي يحميهـم؟ كيف يمكـن لمن يصدرون تعليمـات قائلين "لا داعي لحكـم قضائي، اكسـروا البـاب وألقـوا القبض على ذلـك الرجل... ولا تخافوا فإذا اسـتلزم الأمر سـنضـع حتى قوانين جديدة لنفي وصف التهمة

عنكم..."، ويساهمون بذلك في تنفيذ إجراءات مخالفة للقانون، نعم كيف يمكنهم أن ينقذوا أنفسهم ويحموها، ناهيكم عن أن يحموا أناسًا آخرين؟

عندما تبين تورّط بعض عملاء الاستخبارات في جرائم أصدروا قانونًا خاصًّا وربطوا التحقيق معهم بشرط تصريح خاص، واعتبر البعض ذلك مخرجًا لهؤلاء؛ أجل، صحيح يمكنهم إنقاذ أنفسهم لبعض الوقت من خلال هذا النوع من القوانين، بيد أن الجريمة ستظل جريمة على الدوام، وستظل تلازم المجرم كظله ويخيم عليه كالكابوس في يوم من الأيام.

لا يمكن لأيّ مسؤول أن يصدر أوامر مخالفة للقانون وفق القوانين المعمول بها حاليًا، وإن أصدروا فليس من الواجب على الموظفين تنفيذُها، فاستصدار أصحاب القرار القوانينَ بشكل متلاحق ومحاولتُهم تبرئةَ المتّهمين من خلال الحزم القانونية وهم تسيطر عليهم مشاعر الخوف والهلع لهو أكبرُ دليل على أن ما يقومون به يعتبر جريمةً يعاقبُ عليها القانون، ولو لم تكن جريمةً لما كانوا قد شعروا بهذا القدر من الخوف والرعب.

obeikandl.com

"ما هي العلاقة المشبوهة التي تورطتم فيها بشأن الأموال والنقود حتى تفكرون أنكم لن تجدوا حتى شخصًا شريفًا لتعيينه في شُعَبِكم بالمقاطعات عند صدور قانون الشفافية؟!" معنى ذلك أن شبكةً من العلاقات المتداخلة التي سيطرت على جميع طبقات السياسة كالأخطبوط لوّثت الأجواء لدرجة يستحيل في ظلّها أن نحلم بتركيا نظيفة وشفافة!".

ما نوع الجريمة التي ارتكبتموها حتى...[1]

عقد رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" اجتماعًا أثار ضجّةً كبيرة في البلاد وكان موضوعه في غاية الأهمية ألا وهو "حزمة الشفافية"، في الواقع كانت حملة تستحق أن نصفّق لها لأنها تجري في وقت وصل فيه الفساد والرشوة والسرقة إلى الذروة.

يظهر "داود أوغلو" خلال الاجتماع موقفًا صارمًا ويقول: "هذا الأمر قد قُضي اعتبارًا من هذه اللحظة"، وأنا واثق من أن كلّ متابِع لـ"التلوّث" الذي أصاب السياسة التركية يتنفَّس الصُّعَداء ويدعم هذه الخطوة الميمونة بكل وجدانه، ذلك لأن هذه الحزمة المقترحة من قبل "داود أوغلو" تفرض على السياسيين "إقرار الذمة المالية"، وتطالب بإجراء تعديلات عمرانية جديدة لمنع تحقيق مكاسب غير مشروعة واستغلال للسلطة والمتاجرة بمكتسبات الشعب وما إلى ذلك من الأمور المخالفة للقانون.

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٠ فبراير ٢٠١٥م.

obeikandl.com

لكـن للأسـف فإن انهيـارًا جليديًّا ضخمًـا بكتلة كبيرة أصـاب حزمةَ الشـفافية قبل حتى إن يُفتَح غلافها، وذهبت كلُّ الخطابات أدراجَ الرياح، والـذي يزيـد الطين بلةً هو أن كل ذلك يحدث بفضل إنسـانٍ يحمل صفة "رئيس الجمهورية"، إذ عاتب أردوغان نواب حزب العدالة والتنمية الذين قدموا إلى القصر الرئاسي وقال لهم: "لم يكن هذا وقتًا مناسبًا لتمرير حزمة كهذه"، فلم يسـتطع أن يتجرّأ أحد من عشـرات النواب الذين كانوا أمامه ليقـول لـه: "إن لم يكن الآن فمتـى إذًا يا مولاي؟ فالأراجيف والأوسـاخ انتشرت في كلّ أنحاء البلد!".

لـم يسـتطع أحـد منهم أن ينبس ببنت شـفة أمام الرئيس الذي شـرح حكمتَه (!) في هذا الأمر، إذ قال: "لو أنزلتم إجراء إقرار الذمة المالية إلى مستوى حكّام الولايات والمقاطعات لما وجدتم أحدًا يقوم بهذه المهام".

ليخرج علينا أحدهم وليقل أن هذا "كَذِب"!

علينـا أن نتوقـف فـي هذا المقـام ونفكّر جيدًا، أقسـم بـالله أن الدماء تجمـدت فـي عروقي وأصاب روحي الضجر وانقبـض قلبي عندما قرأت هـذه الجملـة، وددت لـو أن الدائـرة الضيقة الملكية (!)، التـي تدقّق حتى فـي التغريدات المنشـورة علـى "تويتر" بحذافيرها، وترفـع الدعاوى ضد أصحابهـا، وتعـد أجوبةً على تلـك الادعاءات الواردة فيهـا خرجت علينا فتكذّب هذا الادعاء الذي سردته أعلاه، لتقُل إن هذا "كَذِب"، ولتخبرنا بأن كارثة "التلّوث" هذه لن تنزل حتى مستوى رؤساء الولايات والمقاطعات، ولتقـل لنـا إن هذه الجمل ما هـي إلا محض كذب وافتـراء، صدقوني لو كانت قالتها لكنت قد سُررتُ، لكن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث؛ إذ لم يخرج علينا أحد ليكذّب أو يوضح أو يصحّح!

obeikandl.com

فـإذا كان الأمـر كذلـك، ألا يضطـر الواحد منا إلى أن يطرح السـؤال التالي: "**ما هي العلاقة المشـبوهة التي تورطتم فيها بشـأن الأموال والنقود حتـى تفكـرون أنكم لـن تجدوا حتى شـخصًا شـريفًا لتعيينه في شُـعَبِكم بالمقاطعـات عنـد صـدور قانـون الشـفافية؟!**" **معنـى ذلك أن شـبكةً من العلاقات المتداخلة التي سيطرت على جميع طبقات السياسة كالأخطبوط لوّثت الأجواء لدرجة يستحيل في ظلّها أن نحلم بتركيا نظيفة وشفافة!.**

فهمنـا مـن العناويـن الرئيسـة التي نشـرتها صحيفة "حرّيت" أواسـط الأسـبوع الماضي أن "داود أوغلو" اضطر لطأطأة رأسـه أمام أوامر رئيس الجمهورية، وللأسف تراجـع عن الخطوة الصحيحة التي كان على وشك أن يخطوها، ولم يعد أمامنا سوى رمز لرجل يقف على قدم واحدة وينتظر الأوامر.

لا نعرف ما إذا كانت هذه الحزمة قد تأجّلت حتى نهاية الانتخابات أو جرى تعليقها أو أُسـقطت من الأجندة بالكلية، والسـبب في ذلك أن حزبًا كبيرًا يحكم تركيا لا يستطيـع الخروج خارج نطاق "الظلّ" الساقط عليه.

من شراكة المصلحة إلى شراكة الجريمة

يُـذِلُّ رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" نفسـه بنفسـه بعد كل توبيخ يتعرّض له ويسـتهلك بذلك -للأسـف- صورته كرجل فكر، فبدلًا عـن أن يُظهـر موقفًا سياسـيًّا قويًّا مـن أجل كتابة اسـمه بأحرف من ذهب في تاريخ السياسـة التركية يبادر لمحاكاة غير ضروريّة من أجل "الخنوع" لشخص لا يستطيـع التخلُّص من ضغوطه التي يمارسها عليه.

لقد فعل "داود أوغلو" الأمر نفسَه الأسبوع الماضي؛ إذ بادر إلى رمي الأستاذ فتح الله كُولَنْ ببعض العبارات النابية، وسعى لقمع مشاعره المسحوقة من خلال ادعاء غير منطقي وقانوني، وحاول حماية منصبه عن طريق إرضاء الشخص الذي يضغط عليه، فهل كان هذا مناسبًا لشخصية "داود أوغلو"؟ بكل تأكيد لا! لم يَلِق هذا السلوك بشخصية كـ"داود أوغلو" أبدًا مثل الحملات المشابهة التي شنّها بعض السياسيين الآخرين خلال هذا الأسبوع.

فهل يستطيع زعيم حزب سياسي عاجز عن تمرير حزمة الشفافية أن يجهّز قائمة المرشحين في الانتخابات البرلمانية؟ هل بإمكانه إيقاف الإجراءات المخالفة للقانون أو حتى فتح فمه للحديث ضدها؟ هل بمقدوره أن يوقف دفْع إنسانٍ اقتصادَ البلاد إلى طريق مسدود جراء حديثه دومًا عن البنك المركزي مع أن ذلك لا يقع في نطاق مهامه أبدًا؟ وهل يمكن أن يقول لصاحب الجلالة (!) الذي يريد إغراق بنكٍ رغم دفع مسؤولي "نظام مراقبة البنوك (*BDDK*)" و"صندوق تأمين ودائع المدخرات (*TMSF*)" إلى ارتكاب جرائم بصورة علنية، هل يمكن أن يقول له: "كفى أيها الرجل! لقد بدأتَ تسيء وتشوّه سمعتنا وصورتنا حتى في الخارج!".

الأوضاع في تركيا في غاية السوء، فإدارة حزب العدالة والتنمية تدفع ثمن "التواجد في السلطة لاثني عشر عامًا" وثمن قانونِ "السلطة تُفسد" غاليًا، وتحولت شبكة العلاقات التي ضربت بجذورها من خلال الحيل والألاعيب في قطاع الإنشاءات وسَرَت حتى تشكيلات الحزب في المقاطعات إلى أزمةٍ معقّدة لا يمكن محاسبة المتسبّبين بها، ومَن يرجحون

الصمت إزاء عشرات وقائع الظلم، وكذلك أولئك الذين يرغبون في "ملء دِلاهم"، يتجمعون حلقاتٍ حول نظام المنافع والمصالح، وعندما تحولت شراكة المصلحة إلى شراكة في الجريمة، ذهبت "حزمة الشفافية" أدراجَ الرياح.

تركيا بحاجة إلى التطهير بعدما انقلبت "الأوساخ" فيها إلى "قطرانَ"، فصبّ جام الغضب على الناس وفئات المجتمع بدلًا عن السعي للتخلص من هذا القطران المقرف ليس إلا مراوغة المجتمع والسماح للأنفس بالتفرعن (نسبة إلى فرعون)، فإذا كانت قامتك قصيرةً ارتدِ حذاءً ذا كعب عالٍ لتنتهي المسألة.

يجب أن يعرف مَن يرغبون في إظهار أنفسهم على أنّهم كبار وعظماءُ بالصعود على أعناق الناس أن "مستنقع المصالح" الذي غرق فيه البعضُ لم يبلّل حتى كعب حذاء أولئك الذين يصعدون على أعناقهم ليظهروا على أنهم كبار وعظماء، فالغطرسة والاستكبار من غير حقّ تجلبان على أصحاب الأفق الضيق الخزي والعار في الدنيا والآخرة.

دعوةٌ إلى الأخلاق السياسية الحميدة

يتوجّب على مَن يشغلون أبرز المناصب السيادية بدولة ما أن يكونوا مثالًا للأخلاق الحميدة واللياقة والأدب، لكن للأسف فقد رأينا مؤخرًا أن هذه القاعدة قد دُمّرت بالكامل؛ إذ نشهد انتشار عبارات الكراهية والعداء بشكل لا يعقَل مِن شخصيات تتولى مناصب تستلزم تحمل المسؤولية تجاه الجميع، كما أن هذه المقاربة العبثية والبعيدة عن اللياقة والأدب

تُحدث استقطابات في فئات المجتمع، وتقصي الأفراد والجماهير عن طريق التحريض، وتهزّ الثقة التي يشعر بها الشعب إزاء فكرة العدل.

لا يمكن قبول العبارات المشينة التي استخدمها بعض الأشخاص الذين يحملون صفة رجال الدولة قاصدين -كالعادة- الأستاذ فتح الله كُولَنْ، فهذا أمر مخالف للقانون والأخلاق، ولن يستطيع أحد أن يحمل سَوءةَ هذه الإساءة على مر التاريخ.

يعتبر الأستاذ فتح الله كُولَنْ أحد أبرز العلماء المسلمين وروّاد الرأي الذين أنجبتهم تركيا، وإن لم تؤيدوا أفكاره وتوجهاته فلا يمكنكم كَيْل الاتهامات الفارغة أو الإساءة إلى شخصه من خلال افتراءات دنيئة، ولا يمكن أن يتوافق مع جديّة الدولة الدخولُ في منافسة محمومة من أجل التستر على عيوبكم أو كسب إعجاب البعض، فهذا الأمر يعتبر تخطيًا لحدود الأدب وانتهاكًا للقانون، كما أنه بهتان كبير لن يستطيع أحد تحمُّل تبعاته يوم القيامة.

لا يمكن لمن يشغل منصب رئيسِ الوزراء أو رئيسِ الجمهورية أو النائب البرلماني أو غير ذلك أن يحتقر أي شخص على الإطلاق، فمن المؤسف أن يسعى البعض لمزاولة العمل السياسي من خلال الهجوم المستمر على أحد علماء المسلمين الذي يتمتع باحترام كبير حول العالم ويتبع فكره ملايين البشر، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على التشوّه والعفن السياسي، فهذه الإساءات التي يقومون بها بعين جاحدة هي جريمة منصوص عليها في القوانين التركية والمعايير القانونية الدولية على حدٍّ سواء، فكما أن إهانة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو النواب

البرلمانيين تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، فإن إهانة هؤلاء المسؤولين لمواطني دولتهم يعتبر جريمة كذلك.

يجب القضاء على هذه الفظاظة والوقاحة التي تهين ملايين البشر ولا تتفق ومبادئ الأخلاق والاحترام والأدب واللياقة العالمية، وإذا كانوا ينتظرون من وراء تحريض الناس أن يردّ الطرف المقابل بالمثل فيجب أن نقولها لهم صراحةً إن مخاطبيهم ليسوا عاجزين عن الردّ بالمثل، غير أن تركيا لن تستفيد أبدًا من هذه النزاعات والخلافات الجارية خارج إطار التربية وحدود الأخلاق.

نريد أن نذكّر مرةً ثانية بأن هذا النوع من الإساءات، التي يبدو أنها ستزداد مع اقتراب الانتخابات، لا تمتُّ بصلة إلى المبادئ الإنسانية والإسلامية مطلقًا، وندعو مَن يحتمي بالمناصب الممنوحة مؤقّتًا في هذه الحياة الدنيا الفانية ويتكالبُ عليها ولا يتورّع استنادًا إليها عن نشر الكراهية والعداء والإساءة بين الناس، ندعوهم إلى التحلّي بالأخلاق السياسية واحترام الآخر.

obeikandl.com